مؤقت



مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٩١٩**

الثلاثاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هويتفيلدت
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

إحاطة يقدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة يقدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو السيد فيليبو غراندي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد غراندي.

السيد غراندي (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم. ويشرفني جدا أن تتاح لي هذه الفرصة خلال رئاسة النيجر. أعتذر عن عدم تمكني من الحضور شخصيا لمخاطبة مجلس الأمن.

وهذه فرصة، من وجهة نظر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتسليط الضوء على الدور الذي قامت به النيجر خلال السنوات القليلة الماضية. وهو دور مثالي جدا من حيث التصدي للتشريد القسري. والنيجر مستعدة دائما لاستضافة الأشخاص المنكوبين بروح طيبة من التضامن على الرغم من أنها بلد ذو موارد محدودة وتقع في وسط منطقة شديدة الاضطراب. إنني أتكلم عن الأشخاص القادمين من بلدان مجاورة وأولئك الذين تم إجلاؤهم من ليبيا.

ولمجرد تذكير الجميع وصل أكثر من ٠٠٠ ١١ لاجئ آخر إلى النيجر من شمال نيجيريا في الشهر الماضي فقط ليصل بذلك مجموع عدد اللاجئين والمشردين داخليا في النيجر إلى ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ.

وكما هو الحال في العديد من البلدان النامية الأخرى – أود أن أذكّر الجميع بأن ٩٠ في المائة من اللاجئين والمشردين في العالم الذين يصل عددهم إلى ٨٤ مليون نسمة يجدون أنفسهم في البلدان النامية. ويواجه الناس في النيجر كارثة حقيقية حيث تتضافر آثار جائحة فيروس كورونا وتغير المناخ والنزاع، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى حالات تشريد قسري تسبب في حد ذاتها تحديات إضافية.

وعلى سبيل المثال فإن منطقة الساحل هي المكان الذي يتضح فيه أن هناك صلة مباشرة بين حالة الطوارئ المناخية والنزاع على الموارد الشحيحة والتشريد القسري. ويؤكد ذلك أهمية وضع حالة الطوارئ المناخية على رأس جدول أعمال المجلس – الأمر الذي أعلم أن المجلس قد ناقشه مرات عديدة.

مع هذه التحديات التي توجد بالطبع أيضا في أجزاء أخرى من العالم ربما لم يكن النظام المتعدد الأطراف بهذه الأهمية الآن. ولكن، للأسف يبدو أن النظام الدولي أكثر عرضة للفشل من أي وقت مضى كما نعلم جميعا. وإن للفشل الدولي وجوها كثيرة. ويشمل ذلك عدم الاستقرار وانعدام الأمن، وهما مسألتان يتناولهما المجلس كل يوم، ولكن هناك المجاعة والكوارث وانهيار الدول، التي ينظر فيها المجلس كثيرا أيضا.

كما يشمل ذلك التشريد القسري وهو إحدى رسائلي الرئيسية اليوم. ولا يزال هذا يلفت الانتباه وإن كان ربما بشكل متقطع أكثر قليلا، لا سيما إذا جاز لي القول، عندما يؤثر على بلدان الشمال أي عندما يسود في عناوين الصحف ويجذب الانتباه على الرغم من أنه دائما نتيجة لجميع الإخفاقات الأخرى. ولا يزال التشريد القسري عرضة للتلاعب السياسي ويستخدم في أحيان كثيرة لإثارة ردود فعل مبالغ فيها. لقد شهدنا مؤخرا جدا مزيجا من جميع العناصر في الأزمة الناشئة على الحدود بين بيلاروس وبعض بلدان الاتحاد الأوروبي.

كما أن للفشل والتقاعس عواقب أخرى أيضا. فهي، على سبيل المثال تجبرنا نحن العاملين في المجال الإنساني على العمل في حالات يزداد فيها عدم اليقين وتعرّضنا لمعضلات صعبة جدا. وتجبرنا الإخفاقات الدولية على التعامل مع جميع أنواع المحاورين بما في ذلك بعض الأطراف غير المعترف بها دوليا. ونتكلم أكثر وأكثر عن التعامل مع سلطات "الأمر الواقع" في الكثير من البلدان – وهو ما نفعله بالطبع. ونتحدث بصفتنا جهات إنسانية مع جميع الأشخاص الذين يسيطرون على المناطق التي يتعين علينا أن نعمل فيها.

ولكن أنواع الحالات التي نجد أنفسنا فيها تسبب قيودا على عملنا ذاته. وتزداد هذه الحالات كثيرا جدا تعقيدا بسبب الصعوبات السياسية

والجزاءات القائمة وغير ذلك من القيود المفروضة على الحوار والتعاون الضروريين. وهذا يحول دون إيجاد حلول وكثيرا ما يؤدي إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية ويجعلها أطول أمدا. وكما كان الحال في كثير من الأحيان، فإن ذلك يترك العاملين في المجال الإنساني يعملون بمفردهم في مواجهة الصعوبات والتحديات في خضم مجموعة متزايدة من التوقعات التي يمكن للجهات الإنسانية أن تحلها، بينما أصبح إنقاذها أكثر صعوبة في الواقع – وهي مسؤوليتنا الرئيسية.

لنفكر في ميانمار ولنفكر في اليمن بل فكروا إلى حد ما في السودان وأماكن أخرى حيث رأينا هذا مؤخرا ولكننا نأمل في الخروج منه. والأكثر وضوحا أننا نرى مثل هذه الحالة في أفغانستان. وأود أن أذكر، كما يعلم المجلس بالفعل، بأن هناك ٣٩ مليون شخص في أفغانستان ٢٣ مليون منهم يواجهون حالات الجوع الشديد. ويواجهون أيضا تحديات إنسانية أخرى، مثل نقص المساكن وسوء الصحة ونقص المياه النظيفة فضلا عن مجموعة من تحديات الحماية. وبطبيعة الحال لا يزال التشريد القسري أيضا سمة هامة من سمات الحالة الإنسانية في أفغانستان حيث يقدر عدد المشردين بسبب النزاع بـ ٣,٥ ملايين شخص و ٧٠٠ ٠٠٠ شخص في الأشهر الأخيرة وحدها لا سيما قبل ١٥ آب/أغسطس بقليل. وقد رأيت ذلك بنفسي عندما زرت أفغانستان في أيلول/سبتمبر. ورأيت أيضا وكالات إنسانية تكثف أعمالها. ولإعطاء فكرة من منظورنا، فإن منظمتي، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تستطيع إيصال مساعدة ملموسة إلى ٦٠ ألف من المشردين داخليا في كل أسبوع. وينطبق الشيء نفسه على الوكالات الإنسانية الأخرى.

وكما يعلم أعضاء المجلس، نحن فخورون باختيارنا في آب/أغسطس البقاء وإنجاز العمل، لأن ذلك سمح لنا أيضا بإشراك الطالبان في مسألة الحقوق بالغة الأهمية – حقوق النساء والفتيات وحقوق الأقليات – التي أحرز تقدم محدود بشأنها. ولكنني أعتقد أننا بحاجة إلى مواصلة التنويه بذلك التقدم والبناء عليه ومحاولة الدفع قدما بتنفيذ تلك الخطط.

ولدي كلمة تحذير واحدة سمعها أعضاء المجلس من قبل. لا يمكن للوكالات الإنسانية، على الرغم من العمل الذي نقوم به، أن تحاكي دور الدول. ولا يمكننا إنقاذ الاقتصادات. ولا يمكننا أن نجعل المجتمعات تعمل بكامل طاقتها. ونحن لسنا بديلا عن المشاركة الحقيقية والحلول السياسية. إنني أتفهم تماما تعقيدات الحالة. وأقدر العمل الذي يجري القيام به، بالتعاون مع العديد من البلدان الممثلة هنا، في محاولة لإيجاد سبيل للمضي قدما لكفالة توفير الخدمات والتدفقات النقدية وأداء المجتمع والاقتصاد.

ولكنني أود أن أنضم إلى زملائي الذين سبق أن حذروا المجلس مرات عديدة من أن بطء التقدم بشأن هذه المسألة الأساسية ينطوي على مخاطر كبيرة في هذه المرحلة. ومن وجهة نظري – ووجهة نظر منظمة اللاجئين – لا بد لي من أن أبلغ بأننا شهدنا علامة أولية على محاولة المزيد من الأفغان مغادرة البلد في الأسابيع الأخيرة، وإن لم تكن بالتأكيد زيادة هائلة وليست بعد عرضا رئيسيا أو نتيجة كبرى. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا، وقد قلت ذلك مرات عديدة، بأن انهيارا أشد وأعم للدولة والاقتصاد سيؤدي، بصورة حتمية تقريبا، إلى تدفق أكبر بكثير للأفغان إلى البلدان المجاورة، بل وخارجها.

وفي غضون ذلك، يمكنني بالطبع أن أؤكد للمجلس مرة أخرى أننا سنواصل استخدام ما أصبح الآن حيزا آمنا نسبيا – أكثر أمانا من ذي قبل – على نطاق البلد. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نقدر أن حوالي ١٥٠ ألف من المشردين داخليا قد عادوا فعلا إلى ديارهم بعد تغير السلطات في ١٥ آب/أغسطس. وسنواصل تلبية الاحتياجات العاجلة، والاستعداد لفصل الشتاء، ومحاولة منع حدوث تدفق كبير إلى الخارج، وسيستمر احتياجنا إلى الموارد الإنسانية. وإذا جاز لي أن أوجه نداء محددا جدا إلى مجلس الأمن، فإننا بحاجة إلى أوسع نطاق للاستثناءات الإنسانية من نظام الجزاءات، لكي نتمكن من العمل على النحو الصحيح.

وأخيرا فيما يتصل بأفغانستان، أود أن أطلب من المجلس ألا ينسى أهمية مراقبة جيرانها، وأن يكثف الدعم المقدم إلى البلدان المجاورة.

فقد استضافت إيران وباكستان اللاجئين الأفغان على مدى أجيال. وما فتئتا تستضيفان الملايين، والمعونة المعززة وأماكن إعادة التوطين جرى ترتيبها في هذا الوقت العصيب وفي حالة من عدم اليقين بخصوص ما قد يحدث بعد ذلك من حيث التدفقات الخارجة من أفغانستان.

وثمة نتيجة أخرى لما أرى أنه فشل دولي وأريد أن ألفت انتباه المجلس إليه اليوم، وهي تزايد تسييس العمل الإنساني، وعلى وجه التحديد، العمل المتعلق باللاجئين. أنا لست ساذجا. لقد تعلمت خلال سنوات عديدة من العمل في هذا المجال أننا يجب أن نكون قادرين، كعاملين في المجال الإنساني ومجال اللاجئين، على التعامل مع قضايا سياسية بالغة التعقيد. وما أخشاه بقدر أكبر، أو بشكل أكثر تحديدا، هو شلل العمل الإنساني نتيجة لتضارب الأجندات السياسية التي تتدخل في ذلك العمل. وهذا يمنعنا بشكل متزايد من مساعدة الناس بالقدر الواجب.

إن الوضع في سورية يمثل بعضا من هذه السمات. إن الحالة الإنسانية داخل البلد، الذي زرته في تشرين الأول/أكتوبر، تزداد سوءا نتيجة للنزاع، ونقص الموارد، وآثار الجزاءات، والأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان المجاور. وما لاحظته هو وجود طوابير الخبز والوقود، على سبيل المثال، التي لم تشاهد في سورية منذ فترة طويلة، ونقص حاد جدا في الخدمات وتعذر كسب الأرزاق، وخاصة خارج دمشق. ومرة أخرى، فإنني أتفهم المسائل السياسية بالغة التعقيد فيما يتعلق بهذه الحالة، ولكنني يساورني القلق أيضا لأن التقدم البطيء – وأعتقد أنه لا يسعنا أن نسميه خلاف ذلك – نحو الحلول السياسية يحكم بشكل متزايد على الملايين بحياة جِدّ شاقة.

غير أنه من الأهمية بمكان، رغم أنني أفهم أن إعادة الإعمار، بالمعنى الكامل، يجب أن تنتظر التوصل إلى اتفاق سياسي، أن يشمل ما نعرفه بأنه "إنساني" على الأقل الاحتياجات الأساسية انطلاقا من روح القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). ومن المهم أن ينطبق هذا على جميع السوريين، أيا كان من يسيطر على المنطقة التي يعيشون فيها، بما في ذلك، بالمناسبة، أولئك الذين يختارون العودة، سواء من المشردين داخليا – وقد اختار كثيرون من المشردين داخليا، لسبب أو لآخر، العودة إلى ديارهم – أو اللاجئين العائدين. وبطبيعة الحال، فإن عدد اللاجئين الذين عادوا إلى ديارهم أقل بكثير من عدد المشردين داخليا، ولكن أولئك الذين يختارون ذلك – والبعض يختار ذلك – يجب مساعدتهم.

وأعلم أن هذه المسألة كانت دائما موضع خلاف كبير، ولكنني أود أن أكرر وجهة نظري. الهدف هنا هو إزالة العقبات التي تحول دون عودة الناس أو تثبط عزيمتهم، ولكن إزالة تلك العقبات، كما ناقشت في دمشق وفي العديد من العواصم الأخرى، سيتطلب تعاونا دوليا – وتعاون سورية، بالطبع، في المقام الأول، في إزالة العقبات الأمنية والقانونية والمتعلقة بحقوق الإنسان التي قد تمنع الناس من العودة، وكذلك تعاون المانحين في كفالة تقديم الدعم الإنساني الأساسي على الأقل إلى العائدين إلى مجتمعاتهم المحلية. ويجب أن نضع في اعتبارنا، بالطبع، أن هذا يجب أن يحدث بالتوازي مع استمرار الدعم للبلدان المجاورة التي لا تزال تستضيف ما يقرب من ٦ ملايين لاجئ سوري، ولبنان على وجه الخصوص.

وأخيرا، أود أن أوضح نقطة أوضحتها مرات عديدة ولكنني سأكون مقصرا إذا لم أكررها هنا اليوم. وهي نقطة تتصل بشكل مباشر أكثر بالعمل الأساسي لمجلس الأمن. وهي أن عجز المجتمع الدولي المتزايد على ما يبدو عن صنع وبناء السلام يلزمنا نحن المنظمات الإنسانية ومنظمات اللاجئين بالعمل أكثر فأكثر في حالات نزاع نشط وأزمات مستشرية، مع تزايد التوقعات، مرة أخرى، بما يمكننا تقديمه ولكن في ظروف تتيح في الواقع إمكانات متناقصة لتقديم الخدمات الفعلي.

ومن الأمثلة على ذلك اليمن وليبيا وغيرهما. ولعل أهم مثال على هذه الحالة اليوم هو إثيوبيا، التي يعرفها أعضاء المجلس جيدا. لقد جاهدنا طوال ١٣ شهرا لإيصال المعونة إلى الأشخاص المعرضين للخطر وسط جانبين يركزان اهتمامهما على نتيجة عسكرية ولكنهما لم يتمكنا حتى الآن من تحقيقها ولم يصغيا لنداءات المجلس من أجل إجراء مفاوضات سياسية. وقد أثار ذلك بعضا من أسوأ السياقات الإنسانية الممكنة في العالم. وأعضاء المجلس يعرفون الإحصاءات.

ويقدر أن نحو ٢٠ مليون شخص – أي ما يصل إلى خمس سكان ذلك البلد الشاسع جدا – هم في حالة عوز. وهذا صحيح في تيغراي، بطبيعة الحال، ولكن أيضا بشكل متزايد في مناطق أخرى مثل عفار وأمهرة وخارجهما. وهناك ما لا يقل عن ٤ ملايين شخص من هؤلاء – خمس المعوزين – مشردون داخليا. وكان الوصول إليهم غير منتظم إطلاقا وغير كاف وخطيرا في كثير من الأحيان. وفي هذا السياق، اتهمت جميع الأطراف المنظمات الإنسانية – بما فيها وكالات الأمم المتحدة، ومنظمتي، وأنا شخصيا – ظلما بالانحياز.

وخلال الأشهر الـ ١٣ تلك، كانت هناك مراحل تمكنا فيها من تكثيف الجهود. ولمعلومات أعضاء المجلس، ولعلهم يعرفون ذلك على الأرجح، فإننا، في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نركز بصفة خاصة على حالات التشريد – التشريد الداخلي ومسألة اللاجئين – في إثيوبيا من خلال الحماية وتوزيع المعونة والسعي إلى إيجاد حلول، مثل نقل الناس إلى مناطق أكثر أمنا. ولكن يتعين علي أن أبلغكم بأنه بعد بدء هجوم تشرين الأول/أكتوبر وأحدث جولة من القتال، والآن الهجوم المضاد الذي رصدناه خلال الأيام القليلة الماضية، فإننا في الواقع نتراجع بسرعة كبيرة فيما يتعلق بالمكاسب المحدودة التي حققناها على صعيد إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وتقديمها.

جاء العديد من زملائي إلى مجلس الأمن للحديث عن إثيوبيا. وأود أن أنضم إليهم، دعما لرسالتهم في التأكيد على بعض النقاط الهامة جدا.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي إقناع الأطراف بضرورة احترام حياد المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني وضمان سلامتها، بما في ذلك سلامة الموظفين الوطنيين من جميع الأصول العرقية، وهذه مشكلة، كما يعلم أعضاء المجلس. ومن المهم ألا تتاح إمكانية الوصول فحسب – وقد قيل الكثير واستُهلكت كلمات كثيرة بشأن ذلك – بل أن يُسمح أيضا بالعناصر التمكينية للعمليات الإنسانية، مثل استخدام النقد وتوافر الوقود. وإلا فإن إمكانية الوصول وحدها لن تكون كافية.

وبطبيعة الحال، من وجهة نظري، هناك مناشدة خاصة جدا تتمثل في عدم إغفال الجانب المتعلق باللاجئين. فإثيوبيا تستضيف، منذ عقود، أعدادا كبيرة جدا من اللاجئين – حوالي ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ – من معظم البلدان المجاورة. وكما هو معروف، فإن الأشخاص الأكثر عرضة للخطر في هذه المرحلة هم الإريتريون المتضررون بشدة جراء النزاع، سواء في تيغراي أو في المراكز الحضرية في جميع أنحاء البلد. وإنني أوجه نداء خاصا من أجل حماية تلك الفئات وكفالة استمرار تلك الحماية دون أن أنسى بالطبع – وهذا قد يكون مؤشرا على أشياء ستحدث في المستقبل – أن هناك بالفعل حوالي ٠٠٠ ٦٠ لاجئ إثيوبي في السودان، وقد وصل المزيد منهم في الأيام الأخيرة. ونأمل ألا يكون ذلك ضروريا، ولكننا، نود أن نُعلم أعضاء المجلس فحسب بأننا نعد خطط طوارئ تحسبا ليس لزيادة النزوح داخل إثيوبيا فحسب، ولكن أيضا تحسبا لوصول المزيد من اللاجئين إلى البلدان المجاورة لإثيوبيا والتي يمر بعضها، كما هو معروف، بأزمات خاصة بها.

سأختتم بياني ببضع نقاط عامة. من خلال ما قلته، ويمكنني أن أسوق أمثلة أخرى كثيرة، لا يزال التشريد القسري مدفوعا بالنزاع والأسعار. وهذان العاملان بالطبع مختلطان، كما قلت، مع عوامل أخرى كثيرة. وقد عدت للتو بعد ١٠ أيام قضيتها في المكسيك وأمريكا الوسطى وتمكنت من رؤية كيف تتقاطع هذه العوامل المعقدة مع بعضها بعضا، مما يخلق ظواهر صعبة للغاية من التنقل البشري. وكما سبق أن قلت مرات عديدة اليوم، نحن، في المفوضية، نفهم جيدا مدى تعقيد الحلول السياسية. ولهذا السبب، يعمل المجلس على إيجاد تلك الحلول السياسية.

ولا ندخر جهدا في مواصلة إيصال المعونة الإنسانية، وذلك في ظروف صعبة جدا في كثير من الأحيان. ومع ذلك، أصبحت الاستجابة مكلفة جدا. ويعلم مجلس الأمن أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أصدر مؤخرا نداء عالميا يطلب فيه ٤١ بليون دولار لحوالي ٠٠٠ ٢٠٠ شخص في حاجة إنسانية شديدة. وفي صباح هذا اليوم تحديدا هنا في جنيف، ناشدتُ الجهات المانحة

للمفوضية تقديم ٩ بلايين دولار لعام ٢٠٢٢ من أجل ٨٤ مليون شخص من اللاجئين أو النازحين في جميع أنحاء العالم.

ويمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أننا ما زلنا مبدعين قدر الإمكان في استجاباتنا. وثمة قيمة كبيرة للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والتعهدات التي قُطعت فيما بعد في المنتدى العالمي للاجئين. إننا نضاعف قنوات الاستجابة والدعم ونواصل إقامة شراكات جديدة ومبتكرة مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة في مجال التنمية. وترتب على الكثير من ذلك آثار تحويلية حقا، وهو أمر بالغ الأهمية لأن حياة الناس مستمرة على الرغم من عدم وجود حلول سياسية. فلا يزال الناس بحاجة إلى المساعدة. ولا يمكنهم الانتظار. ولا يمكن لإنقاذ الأرواح أن ينتظر إيجاد حلول سياسية. ولكن من دون تلك الحلول ودون وقف النزاع والعنف وعكس مسارهما ودون إرساء أسس السلام البالغة الأهمية تلك، ستظل الجهود التي نبذلها نحن، العاملين في المجال الإنساني، هشة للغاية وسيظل الملايين معرضين لانعدام الأمن وعدم اليقين والخوف. وأخشى أن يسهم الفشل في إيجاد حلول في جعل التنقل البشري أكثر تعقيدا وفي زيادة صعوبة إدارته. ويتجلى هذا التحدي بوضوح في العديد من البلدان الأعضاء في المجلس.

ودعوتي الأخيرة هي التدبر في ما قلته. إنني أتشرف بأن أخاطب هذا الجهاز الهام جدا مرة واحدة في السنة. وهي فرصة لنطلب من أعضاء المجلس أن يتدبروا في كل ذلك، وهم يتصدون لتحديات السلام والأمن المعقدة جدا وفي سعيهم، كما آمل أن يفعلوا، إلى أن يكونوا متحدين ومتماسكين في ذلك المسعى.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد غراندي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

وأعطي الكلمة لوزيرة خارجية النرويج.

السيدة هويتفيلدت (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المفوض السامي على إحاطته الهامة جدا التي قدمها لنا اليوم. ومن المحزن أن الأعداد الكبيرة والحالات الخطيرة التي أبرزها ليست جديدة علينا، ولكن ذلك لا يقلل من خطورتها بأي حال من الأحوال.

لقد أحطت علما بعدد من أقواله، على سبيل المثال عندما أكد على عدد اللاجئين في العالم الذين يعيشون في البلدان النامية. وعندما يترك الناس كل شيء وراءهم هربا من النزاعات والكوارث الطبيعية، فإنهم غالبا ما يصبحون مشردين داخليا أو يلتمسون اللجوء في البلدان المجاورة، مما يزيد من الضغط على المجتمعات الهشة أصلا، حيث يجد الكثيرون مأوى في مخيمات اللاجئين التي تديرها الأمم المتحدة وغيرها. وينتهي المطاف بآخرين في أوضاع خطيرة تحت رحمة المهربين الذين لا يرحمون أو يصبحون عناصر غير راغبة في سياسات القوة الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن الجائحة قد فاقمت الحالة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا.

واسمحوا لي أن أكون واضحة: يجب علينا جميعا أن نمد يد العون. وأعتقد أنه ينبغي لنا أولا مساعدة من هم في أشد الحالات ضعفا. وبالنسبة للنرويج، يعني ذلك اللاجئين والمشردين داخليا، الذين يعيشون في مخيمات ومستوطنات. غير أننا نعلم أن تقديم المساعدة والاستجابة للاحتياجات الإنسانية لن يعالجا في حد ذاتهما الأسباب الجذرية للتشرد. فنحن بحاجة إلى الإرادة السياسية. وهناك زخم جديد أحدثه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي. فلنستخدم ذلك الزخم لتعزيز جهودنا لإيجاد حلول للتشريد الداخلي. وأعتقد أننا كمجتمع دولي يجب أن نفعل ثلاثة أشياء لمعالجة هذا التشريد.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن نركز على المنع. فنحن نتصرف في كثير من الأحيان بعد فوات الأوان، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على الناس والمجتمعات المحلية. يجب أن نوجه جهودنا نحو منع الحالات التي تجبر الناس على الفرار. وهذا يعني التركيز على الصراعات المسلحة وتغير المناخ والفقر.

ثانيا، يجب أن نعزز الروابط بين عملنا الإنساني والإنمائي وبناء السلام وحقوق الإنسان. وهذا من جانبنا يجسده التزام النرويج القوي

بمبادئ النهج الترابطي. ويجري الآن اختبار هذا النهج في أفغانستان. يتعين على الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي أن تعمل معا بشكل وثيق لتجنب وقوع كارثة إنسانية. وإذا أخفقنا في ذلك فإن ٢٠ عاما من المكاسب الإنمائية ستتعرض للخطر.

ثالثا، يجب أن ندرك وجود روابط معقدة بين تغير المناخ والكوارث الطبيعية والضعف والتشرد. نحن بحاجة إلى معلومات وبيانات أفضل وأكثر موثوقية عن المخاطر المناخية والأمنية. إن عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منطقة الساحل مثال مشجع على كيفية التعامل مع هذه الصلات.

نحن نعلم أن آثار الحرب الحديثة على السكان المدنيين مدمرة. والخطر يزداد بشدة عندما تحدث صراعات مسلحة في مناطق مكتظة بالسكان. يجب على جميع أطراف الصراعات الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تكفل حماية المدنيين. إن تعزيز حماية المدنيين سيقلل من التهجير القسري، وأحث الجميع على إدراك الصلة بين هذين الأمرين.

إن النرويج مؤيد قوي لمفوضية الأمم المتحدة وللعمل الضخم الذي تقوم به من أجل أضعف الفئات بيننا. وبوسع المفوضية أن تعول على دعمنا المستمر لعملها من أجل تحسين الحالة بالنسبة لمن يُجبرون على الفرار ودعم المجتمعات المضيفة. إن التحديات هائلة، ولكن ليس لدينا خيار آخر سوى مواصلة العمل معا بشكل أفضل من أجل المنع والحماية والدعم.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على إحاطته. وأود أيضا أن أرحب بحضور معالي وزيرة خارجية النرويج.

إن استجابة الهند الإنسانية لقضية اللاجئين، ولا سيما أولئك الذين يواجهون الاضطهاد، كانت دائما مدفوعة بمُثل التراحم والتعاطف. لقد كانت الهند على مر التاريخ أرض لجوء لأولئك الذين واجهوا الاضطهاد في أراض أجنبية. فلقد وجد الزرادشتيون واليهود، عندما واجهوا الاضطهاد قبل قرون، دارا جاهزة لهم في الهند. ولولا الهند لما نجت العقيدة الزرادشتية. وهم الآن جزء ثابت من ثقافة الهند التعددية وتراثها الباعثين على الفخر. وبالنسبة للعديد من مجتمعات اللاجئين في الهند، لولا حماية الهند ورعايتها لكان من الممكن أن يفقدوا تراثهم وثقافتهم وحتى لغتهم.

يوجد في التاريخ المعاصر تسجيل وتقدير جيدان لضيافة ومساعدة الهند لمجتمعات اللاجئين من البلدان المجاورة. سواء كان الأمر يتعلق بأهالي التبت أو إخواننا وأخواتنا من بنغلاديش وسري لانكا وأفغانستان وميانمار، فقد كانت الهند تستجيب دائما بتعاطف وتفهم. عندما شنت باكستان الغربية الإبادة الجماعية على باكستان الشرقية استضافت الهند ملايين اللاجئين وأنقذتهم من المذابح. وكانت استجابة الهند الإنسانية لقضية اللاجئين من بنغلاديش واحدة من أكثر الاستجابات تطورا وتعاطفا في التاريخ المعاصر. وربما تمثل تلك الاستجابة إحدى الحالات الأولى مفهوم الأمم المتحدة للمسؤولية عن الحماية. وإذا حُكم على المرتكبين وفقا لمعايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي اليوم كان ينبغي أن يلقوا مصيرا مختلفا تماما.

اليوم تستضيف الهند عددا كبيرا من اللاجئين، وتدار برامجنا لمساعدتهم بالكامل من مواردنا الخاصة. وقد أبدت الهند بوضوح في جميع الأوقات التزاما قويا بمبادئ القانون الدولي في حماية اللاجئين. وقد أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين السابق، الذي أصبح الآن الأمين العام، عن تقديره البالغ لذلك. آمل أن يشاطره المفوض السامي الحالي هذه المشاعر. كما أن الهند ملتزمة بتسهيل عودة اللاجئين إلى أوطانهم بصورة كريمة وآمنة ومستدامة.

ومن ناحية أخرى قدمت الهند المساعدة أيضا للاجئين في أماكن أخرى، وخاصة من خلال الشراكة الطويلة الأمد مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتواصل الهند دعمها لدور الأونروا في التنمية البشرية وتقديم الخدمات الإنسانية. وقد عززنا مساهماتنا لها في السنوات الأخيرة. وشارك وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية في المؤتمر الوزاري الأخير للأونروا

الذي عُقد في بروكسل، وجدد التزام الهند بمواصلة التبرع بمبلغ ٥ ملايين دولار للوكالة في عام ٢٠٢٢ أيضا.

وقد أطلع المفوض السامي المجلس، في إحاطته في وقت سابق، على أزمة اللاجئين في جميع أنحاء العالم والتحديات المرتبطة بالتعامل معهم. ونلاحظ بقلق الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين والمشردين داخليا المشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي وصلت إلى أكثر من ٩١ مليون شخص. إن حجم المشكلة يبعث على القلق حقا. والهند تقدر الجهود التي تبذلها المفوضية في مساعدة اللاجئين في مختلف البلدان. وأود في هذا الصدد أن أدلي بالملاحظات التالية.

أولا، إن منع نشوب الصراعات المسلحة، ومكافحة الإرهاب، وبناء السلام واستدامته، عن طريق تيسير التنمية المستدامة والحكم الرشيد، ستحول دون إجبار الناس على مغادرة أوطانهم. لا يمكن أن تكون لدينا دول تتبع سياسات تفضي إلى تفاقم الصراعات، من ناحية، ثم ترفض التصدي لتدفق اللاجئين من ناحية أخرى.

ثانيا، إن الواجب والمسؤولية الرئيسيين لحماية ومساعدة المشردين داخليا يقعان على عاتق الدولة المعنية. وينبغي أن يظل العمل الدولي في حدود مفهوم السيادة، الذي ينبغي عدم الانتقاص منه بأي شكل من الأشكال. ولذلك ينبغي عدم اتخاذ هذا الإجراء إلا بناء على طلب البلد المعني.

ثالثا، إن قضية اللاجئين تشكل تحديا عالميا، ولا يمكن لأي بلد أن يحلها بمفرده. يجب علينا أن نواصل دعم منظور عالمي يعزز تعاون ومشاركة جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما يتماشى مع القانون الدولي ذي الصلة. وتؤيد الهند الدور المركزي للأمم المتحدة في معالجة قضايا اللاجئين. إن منبرا متعدد الأطراف هو دائما أكثر فعالية من المجموعات الصغيرة في بناء توافق عالمي في الآراء وتشجيع العمل الموحد.

رابعا، نحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه يجب التمسك بمبادئ الإنسانية والحياد وعدم الانحياز في التعامل مع مسائل اللاجئين. فهذا عامل أساسي لضمان مصداقية الآلية الدولية لحماية اللاجئين. ويجب على الدول الأعضاء ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تظل ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن تتجنب تسييس العمل الإنساني.

خامسا، لقد أدت جائحة فيروس كورونا إلى تفاقم التحديات الإنسانية القائمة، ويتعرض اللاجئون بشدة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لتلك الأزمة. لقد أصبحت المعونة الإنسانية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وينبغي للدول الأعضاء أن تقدم للاجئين خدمات طبية غير تمييزية ومنصفة وأن تأخذها في الاعتبار في الاستراتيجيات الوطنية للتصدي للجائحة. إننا بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى.

وفي الختام، لا تزال الهند ملتزمة بالحماية الإنسانية للاجئين. كما نعتقد أن هذا المسعى الإنساني يجب أن يتسق مع أهداف الرفاه والأمن الوطني. ونعتقد اعتقادا قويا أن هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إجراءات حازمة وتضامن وتعددية أطراف لمعالجة مسألة اللاجئين.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته الشاملة وجهوده الدؤوبة. وسنظل ممن يدعمون عمله وولايته بقوة – سياسيا وماليا. وما فتئنا ندعم الوكالة بمنح تشغيلية ومساهمات مباشرة، منذ عام ٢٠٠١، من أجل المساعدة على تخفيف حدة أزمات إنسانية محددة في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، اندلعت نزاعات وأزمات جديدة وتعمقت بعض الأزمات القديمة وتصاعدت في العالم هذا العام، بما في ذلك في إثيوبيا وميانمار وأفغانستان وفي غزة وحولها. ويرغم عدد غير مسبوق من الناس في جميع أنحاء العالم على ترك ديارهم، وأصبح إيصال المعونة الإنسانية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في أفغانستان. ففي بداية العام، كانت الحالة في أفغانستان بالفعل واحدة من أسوأ الحالات في العالم، بل يمكن أن تسمى الآن كارثية. فأكثر من ٢٢ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وقد تعهدت إستونيا،

إلى جانب دول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي، بتقديم ما يقرب من ٨٠٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية كجزء من النداء العاجل. ونشيد باستجابة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أفغانستان الموسعة لحالات الطوارئ، لا سيما في التحسب لموسم الشتاء القاسي، من أجل تقديم المساعدة الأساسية لأكثر من ٦٠ ٠٠٠ مشرد داخليا خلال فصل الشتاء.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء ما ورد عن انتشار العنف الجنسي والجنساني وغيره من أشكال العنف والاعتداءات في ليبيا وإثيوبيا، فضلا عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في اليمن ومالي. فيجب علينا أن نحدد أولويات استجاباتنا لتلك التحديات المحددة، بما في ذلك عن طريق تكثيف الجهود لمنع العنف الجنسي والجنساني ضد اللاجئين والمشردين داخليا والتخفيف من حدته والتصدي له ودعم حصولهم على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، فضلا عن الصحة العقلية والدعم النفسي – الاجتماعي.

وغالبا ما تكون النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر من بين الأشخاص الذين يتنقلون. كما إنهن يواجهن تحديات محددة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ولذلك، فإننا بحاجة إلى تسريع الخطوات للتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي غير المسبوق على اللاجئين وغيرهم من المشردين قسرا، فضلا عن تسهيل تسليم وتوزيع لقاحات كوفيد-١٩ بشكل عادل وآمن ومن دون عوائق، وهو أمر ملح جدا في بلدان مثل ميانمار وسورية واليمن.

ويشكل تغير المناخ محركا قويا للتشرد بسبب آثاره على سبل عيش الأشخاص وفقدان القدرة على العيش في الأماكن شديدة التعرض للخطر. ويخلص تقرير ”لاندسويل“ المحدث الصادر عن البنك الدولي في سبتمبر/أيلول إلى أن تغير المناخ قد يجبر ٢١٦ مليون شخص في ست مناطق في العالم على التحرك داخل بلدانهم بحلول عام ٢٠٥٠. ولذلك، نحتاج إلى المزيد من الإجراءات الملموسة إذا أردنا الوفاء بالالتزامات الضرورية لحماية المجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ملايين اللاجئين والمشردين الذين يعيشون على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، من الصومال إلى أمريكا الوسطى.

وعلينا أن نكفل العودة الفعلية لمن ليس لهم الحق في البقاء وأن نكثف الجهود لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وقد شهدنا محاولات من بعض الدول في الأشهر الأخيرة لاستغلال ضعف البشر لأغراض سياسية. إننا ندين أي محاولة لاستخدام المهاجرين واللاجئين من خلال تنظيم تدفقهم عبر الحدود لدوافع سياسية.

وقد استمر اتجاه تزايد النزوح القسري هذا العام، حيث تجاوز العدد العالمي الآن ٨٤ مليون شخص مع فرار المزيد من الأشخاص من نزاعات نشطة متعددة في جميع أنحاء العالم. فبسبب العدوان على أوكرانيا، الذي دام ٧ سنوات بالفعل، هناك ١,٥ مليون من النازحين داخليا في جميع أنحاء البلد. وحالة المشردين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين، غير مستقرة في أوكرانيا. فيمكن تقديم المساعدة المنقذة للحياة، مثل المأوى المؤقت أو الحد الأدنى من المساعدة المالية، على امتداد ٢٠ كيلومترا من خط التماس – ولكن للأسف في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة فقط.

وقد أصبح واضحا أكثر من أي وقت مضى أننا بحاجة إلى حلول رقمية من أجل تحسين قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة الجماعية للأزمات. وقد تعهدت إستونيا قبل عامين، خلال المنتدى العالمي الأول للاجئين، بالتعاون مع المفوضية في مجال تحديد الهوية الرقمية. وما فتئنا منذ ذلك الحين نتخذ خطوات لتنفيذ ذلك التعهد. ونحن على يقين من أن اجتماع المسؤولين الرفيعي المستوى، المقرر عقده في غضون أسبوع، سيساعد على تحديد الفرص وتحديد الأولويات مستقبلا.

وأخيرا أود أن أؤكد، بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين هذا العام، أن عمل المفوضية أكثر أهمية من أي وقت مضى لكفالة الحماية الكاملة للاجئين والمشردين بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر المفوض السامي غراندي على إحاطته الشاملة وعلى العمل المتفاني الذي تقوم به أفرقته في جميع أنحاء العالم.

إن المملكة المتحدة ملتزمة باتباع نهج شامل طويل الأجل إزاء مساعدة اللاجئين وحمايتهم، يعيد الكرامة ويوفر للاجئين مستقبلا مستداما. وتحقيقا لتلك الغاية، ساهمت المملكة المتحدة بأكثر من ٥٧٠ مليون دولار في الأعمال الحيوية التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على مدى السنوات الخمس الماضية.

وأود كذلك أن أشيد بالسخاء الهائل للدول المضيفة بفتح حدودها ومنازلها أمام من أجبروا على الفرار. وقد أدى التمويل الذي قدمته المملكة المتحدة دورا رئيسيا في مساعدة المجتمعات على تعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات. فعلى سبيل المثال، قدمت المملكة المتحدة ٩٧٠ مليون دولار لدعم اللاجئين في لبنان منذ عام ٢٠١١، و ٤٢٤ مليون دولار للاستجابة للاجئين الروهينغيا في بنغلاديش منذ عام ٢٠١٧، و ٢٧٨ مليون دولار للبرامج في أوغندا على مدى فترة ست سنوات.

لقد أثار المفوض السامي عددا من المواضيع الهامة في عرضه. وأود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل هي: النزاعات وتغير المناخ وجائحة فيروس كورونا.

أولا، فيما يتعلق بالنزاع فمن الواضح أن جهود مجلس الأمن لدعم الحلول السياسية للأزمات الإنسانية جزء أساسي من الصورة. غير أن الجهات الفاعلة في الميدان تتحمل مسؤوليات أيضا. ويشمل ذلك الامتثال للقانون الدولي الإنساني وكفالة أن تكون أي عودة للاجئين طوعية وآمنة وكريمة. ولا يمكن للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بناء الثقة اللازمة للحصول على إمكانية الوصول إلى السكان المشردين المحتاجين والحفاظ عليها إلا من خلال الامتثال الواضح للمبادئ الإنسانية – الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلالية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أتطرق إلى بعض المسائل الإقليمية.

ففي ميانمار، أنفقت المملكة المتحدة أكثر من ٢٣ مليون دولار في شكل معونة إنسانية من أجل دعم المشردين منذ الانقلاب العسكري في شباط/فبراير، بينما دعمت جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة والشركاء الإقليميين لإيجاد حل سياسي.

وفي إثيوبيا، كما سمعنا، شرد النزاع الملايين. وما زلنا ندعم جهود المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي أوباسانجو لإيجاد طريق سياسي لتحقيق سلام مستدام.

وفي سورية، على الرغم من أننا نأمل أن يتمكن اللاجئون في نهاية المطاف من العودة إلى ديارهم، فإننا نتفق مع رأي المنظمة بأن الظروف لا تسمح بذلك في الوقت الراهن. ونؤمن إيمانا راسخا بأن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يوفر مسارا واضحا للخروج من النزاع يحمي حق جميع السوريين – مسار يجب أن يضطلع فيه المجتمع المدني والنساء والأقليات بدور.

وإذ أنتقل الآن إلى النزاعات وتغير المناخ، كما قال المفوض السامي، فإن للتلاقي المدمر بين هذه العوامل عواقب يومية على من أجبروا على الفرار. وقد التقينا في مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين المعني بتغير المناخ وقدمنا خارطة طريق طموحة لإبقاء الاحترار العالمي عند ١,٥ درجة مئوية، وبذلك، نقلل الأثر على الفئات السكانية الضعيفة، بمن فيهم اللاجئون والمشردون. ولكن، كما رأينا في زيارتنا، سيدي الرئيس، لبلدكم النيجر، فإن التداعيات الأمنية لتغير المناخ حقيقية وحاضرة.

أخيرا، وفيما يتعلق بمرض فيروس كورونا، شجعت المملكة المتحدة مجلس الأمن على أن يكون يقظا إزاء آثار مرض فيروس كورونا على السلم والأمن الدوليين، وأن ينظر في الطرق التي أفرز من خلالها مرض فيروس كورونا ظروفا اجتماعية واقتصادية تؤجج النزاعات والاضطرابات وحالات النزوح المترتبة عليها. ويمكن لتنفيذ القرارين ٢٥٦٥ (٢٠٢١) و ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) أن يساعد على توفير فرص متكافئة للحصول على اللقاحات في حالات النزاع والحالات الإنسانية، بما في ذلك اللقاحات للاجئين والسكان المشردين داخليا.

وبوصف المملكة المتحدة أحد المانحين الرئيسيين لمرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي فإنها ترحب بالأنباء التي أفادت هذا الشهر بأن جرعات لقاح فيروس كورونا تصل إلى اللاجئين الأفغان من خلال مخزن الاحتياطي الإنساني الذي يُلجأ إليه كملاذ أخير. نأمل أن نرى المزيد من مجتمعات اللاجئين تتلقى المساعدة من تلك الآلية في العام المقبل، ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات داخل المجلس في الأسبوع المقبل.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر المفوض السامي فيليبو غراندي على إحاطته الشاملة، ونعرب عن تقديرنا البالغ لعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وموظفيها في مساعدة اللاجئين وحمايتهم في جميع أنحاء العالم.

(تكلم بالإنكليزية)

على الصعيد العالمي، شُرد قسرا ٨٢,٤ مليون شخص، وهذا رقم قياسي منذ الحرب العالمية الثانية. من بين هؤلاء، هناك ٣٥ مليون لاجئ من الأطفال، مليون منهم وُلدوا كلاجئين. وقد عاش اللاجئون دون أن يعرفوا متى سيعودون إلى ديارهم، أو حتى إذا كانوا سيعودون إليها أصلاً. ومن المرجح أن يبقى بعضهم لاجئين مدى الحياة. وهم بسبب هذه الجائحة يواجهون المزيد من عدم اليقين والمشقة يوميا.

وفي هذا السياق، نقدر كثيرا سخاء البلدان المضيفة ونود أن نسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، لمنع تدفق اللاجئين بأعداد هائلة ينبغي للحكومات المعنية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة السلم والأمن، فضلا عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بطريقة شاملة وجامعة. وينبغي في الوقت نفسه أن توفر لشعوبها الاحتياجات الأساسية وبيئة مواتية للتنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد تلك الجهود، حسب الاقتضاء.

ثانيا، إن حياة الناس هي أهم الأصول. ومن أجل مصلحة كل لاجئ ندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى إعطاء الأولوية لإنقاذ الأرواح حتى لا يموت أحد وهو يعبر الحدود أو البحر. كما أن المشاركة والحوار البنّاءين بين الأطراف المعنية هما أكثر السبل فعالية لضمان عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم بصورة آمنة.

ثالثا، يجب أن يكون حل هذه المسألة والتعاون والمساعدة الدوليان محورها الإنسان وغير مسيسة وأن تتماشى مع مبادئ احترام سيادة البلدان المعنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

أخيرا وليس آخرا، فيما يتعلق بالتحديات الناشئة التي تواجه اللجوء، نود أن نؤكد كذلك على ضرورة كفالة الشفافية في منح صفة اللاجئ لطالبي اللجوء. وفي الوقت نفسه، من الضروري في عملية صنع القرار والسياسات التمييز بين اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين الذين يهاجرون لأغراض اقتصادية، لا سيما في سياق التهديدات الأمنية الناشئة غير التقليدية.

إن فييت نام تولي دائما أهمية كبيرة للتعاون الإقليمي والدولي في هذا الشأن وللتمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات التعاهدية. وسنواصل العمل مع الآخرين لمعالجة هذا الشاغل العالمي بطريقة فعالة ومسؤولة.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على إحاطته الثاقبة وعلى العمل الذي يقوم به هو وفريقه يوميا من أجل ملايين الأشخاص. وكما أطلعنا السيد غراندي اليوم، فإن التوقعات بالنسبة للاجئين في العالم معقدة وحساسة. وعلينا فقط أن ننظر إلى أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أفغانستان وبنغلاديش وسورية، على سبيل المثال لا الحصر.

ومن الحقائق التي لا جدال فيها أن المجتمع الدولي يواجه عددا متزايدا من حالات النزوح الداخلي والدولي. وبينما لا تزال النزاعات المسلحة وحالات العنف الواسع الانتشار هي السبب الرئيسي للتشرد، كما في حالتي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يمكننا تجاهل حقيقة أن عوامل أخرى لها أيضا تأثير متزايد على حركة الناس، كما سمعنا. إن آثار تغير المناخ، سواء في شكل أحداث

مناخية حادة أو ظواهر تتطور تدريجيا، تفرض ضغوطا أكبر على الناس. علاوة على ذلك، فإن جائحة مرض فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد والبنية الاجتماعية هي عناصر أدت أيضا إلى تفاقم المسألة.

ومن الواضح أن الجمع بين هذه العوامل المتنوعة، بما في ذلك الفقر، يتطلب استجابات شاملة. ولكل حالة، بطبيعة الحال، تعقيداتها الخاصة. فعلى سبيل المثال، أذكر ميانمار، حيث نكرر مناشدتنا لمضاعفة الجهود وتهيئة الظروف اللازمة للاجئين وغيرهم من المشردين قسرا، ولا سيما الروهينغيا، للعودة طوعا إلى أماكنهم الأصلية.

لقد سمعنا بالفعل ما يحدث في سياقات أخرى، كما في حالة اللاجئين السوريين أو أفغانستان. وبالتأكيد أشار البعض منا إلى مجلس الأمن بضرورة ضمان أن يتمكن جميع الأفغان الراغبين في مغادرة بلدهم من القيام بذلك دون أي قيود.

وفي ليبيا، حيث سمعنا مؤخرا عن وقوع حوادث مهلكة في البحر الأبيض المتوسط، من المهم أن يتم اتخاذ تدابير لحماية أرواح الأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية وحقوق الإنسان الخاصة بهم. باختصار، وكما نرى في مناطق أخرى، ينبغي أيضا عند الحديث عن اللاجئين تسليط الضوء على الحاجة إلى مزيد من الدبلوماسية الوقائية.

وكما وجد المفوض السامي خلال زيارته الأخيرة للمكسيك وأمريكا الوسطى، فإننا لسنا غرباء عن هذه الظاهرة في منطقتنا. ففي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢١ كانت المكسيك البلد الذي تلقى ثالث أكبر عدد من طلبات اللجوء في العالم. وبحلول نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر كان بلدنا قد تلقى أكثر من ١٢٣ ألف طلب للحصول على صفة اللاجئ، وهذا نمو مطَّرد مقارنة بالسنوات السابقة. إن معدل الاعتراف بصفة اللاجئ في المكسيك يتجاوز نسبة ٧٠ في المائة. وتعول المكسيك في هذا الصدد على التعاون القيم من المفوضية العليا، والذي نعرب عن امتناننا له، ونؤكد مجددا التزامنا بمواصلة العمل معا.

ونؤكد على أن التضامن والتعاون الإقليمي والدولي هما، بالنسبة للمكسيك، السبيل إلى الاستجابة لطالبي اللجوء. وكما هو التقليد السائد في بلدي، ستواصل المكسيك الاضطلاع بحماية اللاجئين ورعايتهم بمسؤولية وانفتاح.

وفي الختام، سأذكر بإيجاز أمرا هاما وهو الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. إن هذا الاتفاق هو أحد الصكوك الدولية المتاحة لنا. وهو يوفر للمجتمع الدولي المبادئ والآليات وبرامج العمل اللازمة للتعامل مع تدفق الأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية. يجب على مجلس الأمن أن يستخدم الاتفاق الذي يمثل إطارا تشغيليا يسمح لنا بتحقيق التضامن بفعالية. وبالنظر إلى الحالة التي سمعناها في الإحاطة التي قدمها المفوض السامي والآراء التي أعرب عنها حتى الآن اليوم، من الواضح أن التضامن ليس خيارا بل واجبا لا مناص منه في مواجهة هذه المسألة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد غراندي على إحاطته.

تحت قيادة المفوض السامي، تغلبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على العديد من التحديات، بما في ذلك النزاعات المسلحة وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والكوارث الطبيعية، وبذلت جهودا هائلة للتخفيف من محنة اللاجئين والحفاظ على كرامتهم، الأمر الذي تقدره الصين.

ووفقا لإحصاءات المفوضية، يتزايد عدد اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء العالم ليصل إلى أكثر من ٨٢ مليون شخص. لقد أطلعنا المفوض السامي للتو على معلومات تقتضي نظرنا العميق فيها. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي الالتزام بروح الإنسانية، فضلا عن التعاون وحشد الموارد على نحو مستمر لأجل توفير الحماية اللازمة للاجئين وفقا للقانون الدولي.

ولأجل حل مسألة اللاجئين يجب أن تؤخذ في الاعتبار المنظورات التاريخية والحقائق الوطنية. ويجب على جميع الأطراف أن تتحمل مسؤولياتها.

وتستضيف البلدان النامية نحو ٨٦ في المائة من اللاجئين في جميع أنحاء العالم. ويجب على البلدان التي لديها القدرة والخاضعة للمساءلة أن تساعد في تخفيف التوتر والعبء الذي تتحمله البلدان النامية.

وفي سياق جائحة كوفيد-١٩ يجب على جميع البلدان أن تدرج اللاجئين في خططها للاستجابة للجائحة وأن توفر لهم الحماية اللازمة.

ويجب تجنب ازدواجية المعايير والتسييس في معالجة مسألة اللاجئين. ويجب ألا يساء استخدام الآلية الدولية لحماية اللاجئين من جانب الإرهابيين والمجرمين.

وتُعدُّ النزاعات المسلحة من الأسباب الرئيسية للجوء. ويجب أن يركز مجلس الأمن على مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وأن يواصل الدفع نحو التوصل إلى تسوية سياسية للقضايا الإقليمية الساخنة لتهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين. ومن الضروري ضمان الوصول إلى المساعدات الإنسانية على أساس احترام السيادة الوطنية والتقيد الصارم بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والامتناع عن استخدام مسألة اللاجئين لدوافع سياسية.

ويجب تعزيز التعاون بصورة جدية مع رفع الجزاءات من جانب واحد وتجنب الضغوط المفرطة حتى يتسنى للبلدان المعنية تلقي المساعدة الفعلية وتجنب مواجهة أي عقبات إضافية.

لقد ظلت قضية فلسطين دون حل لأكثر من ٧٠ عاما تمزقت خلالها حياة أكثر من ٥ ملايين لاجئ بينما تلاشت آفاق بناء الدولة لعدة أجيال. ويظل الحل الشامل والعادل والدائم لقضية فلسطين السبيل الوحيد لإنهاء معاناة اللاجئين الفلسطينيين.

وقبل عشر سنوات أدى ما يسمى الربيع العربي إلى حروب مستمرة في ليبيا وسوريا وبلدان أخرى، وتسبب في زيادة أعداد كبيرة من اللاجئين. وحتى الآن لا يزال هناك ٦,٧ مليون لاجئ سوري عالقين في الخارج. هذه هي الثمرة المريرة للتدخل العسكري الأجنبي وفرض التغيير الديمقراطي. ويجب على الجهات التي بادرت إلى تنفيذ هذه السياسات أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن دعم إعادة إعمار البلدان المعنية وتهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين. وفي الوقت نفسه، يجب أن نكفل أيضا أن يؤدي مجلس الأمن مهامه على النحو الواجب لتجنب تكرار التاريخ نفسه.

وتُعتَبر أفريقيا القارة ذات العدد الأكبر من اللاجئين. وتشيد الصين إشادة كبيرة بالبلدان المضيفة للاجئين في أفريقيا لتضامنها وصمودها. ونظل ندعو دائما المفوضية إلى إعطاء الأولوية لأفريقيا باستمرار فضلا عن مواصلة جهودها لحشد الموارد والمساعدات لأفريقيا.

لقد شرّدت الحرب في أفغانستان عشرات الملايين من الأفغان. وهناك حاجة ماسة إلى إعادة الإعمار لتجنب موجة أكبر من اللاجئين. وتكتسي السيولة النقدية أهمية بالغة لإعادة الإعمار الاقتصادي الأفغاني. وندعو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى استئناف الاستخدام العادي لحساب الحكومة الأفغانية وصرف الأموال وتقديم المساعدة الاقتصادية لأفغانستان بغية تخفيف معاناة شعبها في أقرب وقت ممكن.

أما فيما يتعلق بالأشخاص الذين عبروا الحدود إلى بنغلاديش هربا من الاضطرابات في ولاية راخين في ميانمار، فإننا ندعم المفوضية ووكالات الإغاثة الدولية الأخرى في جهودها الإنسانية ونشيد بجهود حكومة بنغلاديش لتحسين وضعهم. ونأمل أن تجري بنغلاديش وميانمار مشاورات ثنائية في جو سياسي بنّاء لتهيئة الظروف لإعادة الروهينغيا تدريجيا إلى وطنهم.

وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين على طول حدود بعض بلدان أوروبا الشرقية، هناك حاجة إلى الحوار والتعاون لأجل البحث عن حل مناسب. ويجب ضمان حقوق هؤلاء اللاجئين وكرامتهم ضمانا كاملا بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باتهام شرطة الحدود الليتوانية بقتل اللاجئين عمدا وإخضاعهم لممارسات العنف. ويجب على سلطات ليتوانيا أن تجري تحقيقات فورية وأن تقدم مرتكبيها إلى العدالة علاوة على منع تكرار هذه الحوادث.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*):

أشكر المفوض السامي غراندي على إحاطته الصريحة التي تبعث على القلق بشأن حالة اللاجئين في جميع أنحاء العالم. ونؤكد لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعمنا الثابت لها. ونقدر تفاني أفرقة المفوض السامي والعاملين الإنسانيين الآخرين الآن ودائما. وأرحب أيضا بانضمام وزيرة خارجية النرويج إلينا هنا اليوم.

لقد شهدتُ مؤخرا بشكل مباشر العمل المذهل الذي تقوم به أفرقة المفوضية في رحلتي إلى الأردن الشهر الماضي حيث زرت مخيم الزعتري للاجئين الذي يأوي ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠ لاجئ سوري. ويعتبر ما سمعته ورأيته صورة مصغرة لحالة اللاجئين اليوم التي تشمل ٨٤ مليون لاجئ. لقد فتحت دول مثل الأردن أبوابها بروح من التعاطف لتوفير الحماية من الوحشية الفظيعة لنظام الأسد. ونستلهم سخاء الأردن ونعرب عن امتناننا له، فضلا عن سخاء الكثيرين غيرهم في العالم، الذين رحبوا باستضافة أكبر عدد من اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية.

وأُعجِبت بكيفية إدماج المفوضية وغيرها من الوكالات لأحدث التقنيات في مخيمات اللاجئين. ورأيت في مخيم الزعتري ائتمانات نقدية تستخدم في سوبر ماركت تابع لبرنامج الأغذية العالمي، الأمر الذي يكفل التسوق الكريم. وهناك شبكة للطاقة الشمسية ستكفل حصول الأطفال على الكهرباء للدراسة. وهناك نظام مركزي للمياه تديره اليونيسف ويوفر للأسر المياه النظيفة وظروف المعيشة الصحية. وتجسد تلك البرامج تقدما كبيرا عما كنت أراه في التسعينات في مخيم داداب للاجئين حيث استضافت كينيا اللاجئين بسخاء لأكثر من عقدين من الزمن. وآمل ألا يكون المعيار الذي رأيته في الزعتري استثناء بل قاعدة لمضي المفوضية قدما.

لقد دُعِيت في مخيم الزعتري إلى منزل نادية، وهي إحدى أرامل الحرب في سوريا. وتشاركت نادية - وهي أم عزباء ملهمة لأحد عشر طفلا قصتها المروعة عن الفرار من النزاع ونضالها المستمر لعدة سنوات لإعادة بناء حياتها في مخيم للاجئين.

وقد مكنها برنامج سبل العيش في المخيم، الذي دعمناه، من إنشاء مشروع تجاري ناجح للخياطة. وأرتدي اليوم وشاحاً طرزته باسمي وأعطتني إياه. ويذكّرني هذا الوشاح بواجبنا الجماعي تجاه نادية، وخاصة تجاه أطفالها. لقد أخبرتني نادية أنها تعمل كل يوم لجعل أطفالها فخورين. ويجب أن تكون فخورة بأنها تجعلنا جميعاً فخورين. لقد نشأ العديد من الأطفال في الزعتري وهم لا يعرفون شيئاً غير ١٠ سنوات من الحرب والتشريد، لكن الأطفال الذين قابلتهم لا تزال لديهم أحلام، ولا تزال لديهم آمال. ويجب على المجتمع الدولي أن يبني برامج تدعم اندماجهم في البلدان المضيفة حتى يتمكنوا من تحقيق أحلامهم.

وأخيراً، سمعت مراراً وتكراراً أن أحداً لم يشعر بالأمان ليعود إلى سورية. فقد كانوا يخشون ما قد يحدث إذا أُجبروا على العودة. ووعدتُ بأن أستخدم منبري في نيويورك لأخبر العالم بأننا سنواصل حمايتهم وأننا سنظل يقظين لكفالة أن تكون أي عودة آمنة وطوعية وكريمة.

وبينما نعمل معاً لمعالجة أزمة اللاجئين السوريين، يجب علينا أيضاً أن نتحد بشأن الأوضاع في فنزويلا وأفغانستان وإثيوبيا، على سبيل المثال لا الحصر. ونواصل دعم وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين الآخرين للوصول إلى الفنزويليين المحتاجين إلى المعونة، ونعمل مع المفوضية لتعزيز سياسات الهجرة الإنسانية التي ستعالج العوامل التي تدفع إلى الهجرة غير النظامية. وبعد أن قامت الولايات المتحدة وشركاؤنا بإجلاء آلاف الأفغان، الذين خافوا على حياتهم، كجزء من واحدة من أكبر عمليات النقل الجوي في التاريخ، يجب أن نواصل دعم اللاجئين الأفغان بأي طريقة ممكنة.

وفيما يتعلق بإثيوبيا، لا تزال الحالة الإنسانية تقلقنا. ونقدر وجهة نظر المفوض السامي فيما يتعلق بالمساعدة في الحصول على الحماية والحاجة إلى حل سياسي.

وبغض النظر عن المكان الذي ينتمي المرء إليه، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لا تزال تشكل تهديداً خطيراً للاجئين والمشردين داخلياً في كل مكان. والعمل الذي تقوم به البلدان المضيفة لتوفير اللقاحات والدعم أمر بالغ الأهمية. ومن جانبنا، تلتزم الولايات المتحدة، بالشراكة مع مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، بالتبرع بـ ١,٢ بليون جرعة من لقاحات كوفيد-١٩ المأمونة

والفعالة للعالم بحلول عام ٢٠٢٢. وفي عام ٢٠٢١، قدمنا ما يقرب من ٢١٥ مليون دولار للمفوضية لمكافحة كوفيد-١٩. وسنواصل تقاسم الجرعات وتوسيع نطاق التصنيع والاستثمار في اللقاحات في الخارج. ونشكر الدول الأعضاء الأخرى على التزاماتها ونحث الجميع على مواصلة تكثيف الجهود حتى نتمكن من التغلب معاً على هذه الجائحة.

وتقف أميركا، بوصفها منارة للحرية وملاذاً لأضعف الناس في العالم. وقد أعدنا توطين عدد من اللاجئين أكبر من أي بلد آخر. وفي تشرين الأول/أكتوبر، رفع الرئيس بايدن سقف قبول اللاجئين السنوي إلى ٠٠٠ ١٢٥ لاجئ. وسندعم بقوة دائماً السكان المشردين، ونبقى ملتزمين بالعمل الحيوي الذي تقوم به المفوضية وشركاؤها في دعم هؤلاء السكان.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بالنيجر لعقدها هذه المناقشة، ونشكر المفوض السامي فيليبو غراندي على ما قدمه من إحاطة رصينة. وأرحب أيضاً بوزيرة خارجية النرويج التي انضمت إلينا في وقت سابق اليوم.

خلال هذه اللحظة الأكثر تحدياً التي شهدتها جميع البلدان والشعوب على الصعيد العالمي، وإن كان ذلك على نحو متفاوت، يبعث عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فينا الأمل ويحمل التشجيع لنا جميعاً. إن الجهود المبذولة لإيواء وحماية أضعف الفئات – ولا سيما الأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين والمشردين داخلياً – حاسمة لصون السلام والأمن الدوليين.

وتتطلب الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن النزاع المسلح، والتي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا وتضخمت أكثر بسبب أزمة المناخ، اتخاذ إجراءات دولية عاجلة ومركزة ومنسقة تنسيقاً جيداً. وقد أكد المفوض السامي ذلك بصوت عالٍ وواضح، ولكن الأمر يستحق التكرار. فالأشخاص الضعفاء من هايتي وفي أرجاء منطقة الساحل الأفريقي وحوض بحيرة تشاد، مروراً بمنطقة وسط أفريقيا وصولاً إلى القرن الأفريقي واليمن وسورية وأفغانستان، من بين أماكن أخرى، يحتاجون إلى تعددية أطراف جديدة توفر، أولاً وقبل كل شيء، المساعدة الإنسانية العاجلة والدعم الحيوي المنقذ للحياة؛ وثانياً، تعزز السيادة واستعادة العقود الاجتماعية؛ وثالثاً، تعالج الأسباب الجذرية للنزاع وانعدام الأمن معالجة شاملة حيثما بقيت.

ويلزم الآن، أكثر من أي وقت مضى، تعزيز الإرادة السياسية وأشكال التعاون المتعدد الأطراف الواسعة النطاق لمساعدة الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات على رعاية عمليات السلام، وتعزيز سيادة القانون، وإعادة بناء الثقة لدى الجمهور، وتعزيز القدرات المؤسسية، ودفع عمليات المصالحة داخل المجتمعات المحلية وعلى الصعيد الوطني قدماً. وفي هذا الصدد، أكد المفوض السامي أن المفوضية لا يمكنها أن تحل محل الإرادة السياسية اللازمة للمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع الأطراف الدولية المعنية، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية، تسريع جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يتم ذلك فوراً وبما يتماشى مع احتياجات وأولويات وتطلعات البلدان المعنية.

وليس من قبيل المصادفة أن تؤثر التحديات اليوم بشكل غير متناسب على أضعف الفئات. ففي الواقع، تشهد البلدان التي تعاني من أسوأ آثار النزاع أيضاً مستويات مذهلة من الجوع الحاد، والتشريد الجماعي للإنسان، وحالات الطوارئ المتكررة في مجال الصحة العامة، واضطرابات اجتماعية واقتصادية من النوع الأكثر إنهاكاً للقوى. وبما أن تغير المناخ المستشري وزيادة فقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي الواسع الانتشار أمور تضيف مزيداً من الضغوط إلى تلك الحالات المعقدة أصلاً، التي غالباً ما يصعب التغلب عليها، يجب علينا أن نعمل معاً من أجل النهوض بحلول عملية لتحدياتنا المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية والتحديات الإنسانية، تكون متمحورة حول الإنسان ومراعية للمناخ.

ومن الضروري أن تتمحور جميع الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية حول المبادئ الأساسية للشمولية والمساواة. ويجب أن يبرز الأشخاص والفئات والأمم الذين يعانون من الهشاشة بوصفهم المساهمين الرئيسيين في جهود التنمية الدولية والمستفيدين الرئيسيين

منها. وفي جميع الظروف، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار بشكل كامل المصالح والمضاعفات بالنسبة للأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين والمشردين داخلياً. وينبغي أيضاً دراسة حقوق ومناظير مجتمعات الشعوب الأصلية والأقليات العرقية والدينية والنساء والفتيات وغيرها من الفئات المهمشة على نطاق واسع وضمانها.

وعند معالجة أي أزمة، ينبغي أن تسترشد استجابتنا بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولا سيما السلطة السيادية للدول. ويجب ربط العمليات الإنسانية بتعاليم الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. وينبغي أن تتم عودة النازحين وإعادة إدماجهم على الدوام بطريقة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة.

وفي الختام، من الضروري أن تكون العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بمثابة المراسيم الرئيسية في جميع الجهود المبذولة لصون السلم والأمن الدوليين. ولا يمكننا تحقيق السلام والأمن الدائمين اللذين نستحقهما جميعاً إلا من خلال نهج شامل ومتآزر. وننضم إلى نداء المفوض السامي من أجل بذل جهود متضافرة لعكس مسار الفشل الدولي والشلل الناجم عن تضارب الأهداف السياسية داخل المجتمع الدولي.

ومما لا شك فيه أن نضالاتنا العالمية هائلة من حيث النطاق والحجم على حد سواء. ولكن إذا عملنا جماعياً من خلال التزامات سياسية مخلصة وبعزم ثابت، فإن مستقبلاً أفضل ينتظر جميع البلدان والشعوب، ولا سيما تلك الأكثر تعرضاً لمخاطر عصرنا.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون جدا للسيد فيليبو غراندي على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

يسهم الاتحاد الروسي إسهاما كبيرا في تعزيز النظام الدولي لحماية اللاجئين وحل مشاكل الهجرة. ونضطلع بأنشطة إنسانية واسعة النطاق في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم ونبذل جهودا لمنع نشوب الأزمات والتغلب عليها. ونولي أهمية كبيرة لتعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بوصفها الهيئة الدولية الرئيسية لحل المسائل المتعلقة بالهجرة القسرية. ونقدر أيما تقدير نتائج الزيارة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، إلى موسكو في حزيران/يونيه من هذا العام. وأكد تبادل الآراء الاهتمام المشترك بزيادة تعزيز التعاون بين روسيا والمفوضية.

ونعتقد أن حل أزمات الهجرة الواسعة النطاق يتطلب استخدام آليات تعاون متعددة الأطراف، على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور تنسيقي رئيسي. ونشيد بدور المفوضية في تحسين الحماية الدولية للاجئين وغيرهم من فئات الأشخاص المندرجين ضمن إطار مسؤوليتها. ونلاحظ الجهود التي تبذلها المفوضية لمكافحة انتشار مرض فيروس كورونا الجديد. ويدعم بلدنا أنشطة المفوضية في ذلك المجال، بما في ذلك ماليا.

تتمثل الطريقة الأنجع لحل مسألة المهاجرين قسرا في معالجة الأسباب الجذرية التي تجبر الناس على مغادرة أوطانهم. ويكمن الحل الناجح لهذه المشكلة أساسا في إيجاد تسوية سياسية في بلدان منشأ المهاجرين، وكذلك في مساعدتها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة ومكافحة الإرهاب. ويجب تجنب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ونعتقد أن البلدان المنخرطة بنشاط في هذا التدخل ينبغي أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن عواقب التدفق الجماعي للمهاجرين واللاجئين.

وتثير الحالة في أفغانستان القلق بوجه خاص، حيث ازدادت بشكل حاد احتمالات الهجرة القسرية في ظل الإمكانية المحدودة للغاية للحصول على الخدمات الأساسية، وذلك بحسب المفوضية. وتنطوي الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة للغاية على خطر الهجرة الجماعية للسكان من ذلك البلد. ونعتقد أن المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة الغربية التقليدية الموجودة في أفغانستان على مدى العشرين عاما الماضية والتي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الأحداث هناك، ينبغي أن يساعد الشعب الأفغاني بفعالية في إعادة بناء البلد ومنع الهجرة القسرية.

وفي سياق التسوية في سورية، تتمثل الأولوية في ضمان العودة الطوعية للاجئين. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء مرة أخرى على

أهمية المبادرة الروسية لإعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم. ونعتقد أن تعزيز الظروف المواتية لعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم الدائمة يمثل أولوية مطلقة وخطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في سورية. ونحن على ثقة بأن العائدين السوريين، الذين تزداد صعوبة حالتهم الاجتماعية والاقتصادية في الدول المجاورة، سيسهمون إسهاما كبيرا في إعادة بناء بلدهم. وندعو المفوضية إلى تكثيف جهودها لمواصلة حشد المجتمع الدولي للمساعدة في إعادة المواطنين السوريين إلى وطنهم.

إننا ملتزمون بتعزيز عمل المفوضية فيما يتعلق بعودة المشردين داخليا واللاجئين إلى منطقة ناغورنو – كاراباخ والمناطق المتاخمة لها، على النحو المنصوص عليه في بيان قادة روسيا وأذربيجان وأرمينيا الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ بشأن وقف إطلاق النار ووقف جميع الأعمال العدائية في منطقة النزاع. ونعتقد أن المفوضية يمكن أن تقدم مساعدة شاملة وغير مسيسة، مع التركيز على الجانب الإنساني البحت. ونحث المفوضية على مواصلة حوارها مع يريفان وباكو من أجل تيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المنطقة.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد فيليبو غراندي على إحاطته الشاملة.

تحيط كينيا علما بالعدد المتزايد للاجئين على مستوى العالم نتيجة للنزاعات الطويلة الأمد والأزمات الاقتصادية وآثار تغير المناخ. وتجدر الإشارة، كما قال أعضاء المجلس الآخرون، إلى أن الغالبية العظمى من اللاجئين على الصعيد العالمي – ٨٦ في المائة في هذه الحالة – تستضيفهم بلدان نامية، حيث توفر أقل البلدان نموا اللجوء لنسبة ٢٧ في المائة من الإجمالي العالمي.

ومع التسليم بالدوافع التي تجبر السكان على الفرار من ديارهم، فإننا ندرك أيضا التحديات التي تطرحها مشكلة اللاجئين على الدول المضيفة، ولا سيما فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتشمل هذه التحديات التنافس على الموارد، مما يؤدي إلى الضغط على سبل عيش المجتمعات المضيفة وإلى تدهور بيئي حاد وتحديات اقتصادية وأمنية.

من المعروف أن الجماعات الإرهابية والمسلحة تستغل مخيمات اللاجئين لتسهيل تلقين عقائدها وتجنيد عناصر جديدة في صفوفها، مما يمكنها من تنفيذ هجمات. كما تم الاستيلاء على مخيمات اللاجئين، أو يجري استخدامها، لتعزيز الاقتصادات القائمة على الإجرام والتي يستخدمها المتشددون والمنظمات الإرهابية. ومن الأهمية بمكان أن تبذل الأمم المتحدة وجميع الوكالات الإنسانية المكلفة برعاية مخيمات اللاجئين كل جهد ممكن لضمان عدم حدوث هذه الأنشطة الإجرامية في المخيمات.

وعلى الرغم من هذه التحديات، ظلت كينيا على مر السنين تستضيف لاجئين من الدول المجاورة. ولا نزال ملتزمين بالتمسك بمبادئ الحماية الدولية للاجئين من خلال تنفيذ وثائق السياسات الدولية والإقليمية والمحلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، سن الرئيس أوهورو كينياتا قانون اللاجئين لعام ٢٠٢١، الذي يعزز إدارة شؤون اللاجئين في كينيا من خلال إدماج أحكام عدة صكوك قانونية دولية. كما تلتزم كينيا بالوفاء بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي تتمثل أهدافه الرئيسية الأربعة في تخفيف الضغوط على البلدان المضيفة وتعزيز الاعتماد على الذات لدى اللاجئين وتوسيع نطاق الاستفادة من حلول البلدان الثالثة ودعم ظروف العودة بأمان وكرامة في بلدان المنشأ.

وحتى في الوقت الذي تواصل فيه كينيا استضافة لاجئين من الدول المجاورة في المنطقة، فإننا ندعو إلى تضافر الجهود من أجل منحهم الحقوق الأساسية في حدود القوانين الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، ثمة دور حاسم لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ضمان القضاء على التطرف وعلى أي دعم لأعمال الإرهاب في مخيماتها. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان تعزيز المبدأ القائل بأن المخيمات ليست دائمة، بل هي مرحلة تهيئة للظروف المناسبة لإعادة التوطين بمجرد استعادة السلام والأوضاع الطبيعية.

ويتعين على المجتمع الدولي، من جانبه، الوفاء بالتزاماته بدعم اللاجئين والبلدان المضيفة وبلدان المنشأ وجميع الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة في مجال حماية اللاجئين ومساعدتهم وإدماجهم وإعادتهم في نهاية المطاف إلى أوطانهم. ويشكل توفير التمويل الكافي والمتسق، وهو ما تطالب به البلدان المضيفة ومفوضية شؤون اللاجئين، ضرورة يجب علينا جميعا الوفاء بها. وفضلا عن التمويل، يمكن لأغنى البلدان، بما لديها من اقتصادات ذات نسبة عمالة مرتفعة، أن تساهم بقدر أكبر بكثير في إعادة توطين اللاجئين. فالتمويل ليس سوى ركيزة واحدة من ركائز المسؤولية. والاستضافة هي الركيزة الأخرى. وقد ينطوي التمويل نفسه، بالطريقة التي يُمارس بها حاليا، على تحديات خفية أعمق للاجئين.

وأود أن أقول إن أنجع طريقة للتعامل مع مشكلة اللاجئين لا تزال بالطبع معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري وتعزيز السلام والأمن ودعم الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر والحد من مخاطر الكوارث وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى بلدان المنشأ، فضلا عن البلدان المضيفة للاجئين.

ويهمني أن أعلم، إذا أتيحت لنا الفرصة، من المفوض السامي ما إذا كان قد اكتشف زيادة في أعداد اللاجئين بسبب تغير المناخ وآثاره. وقد لاحظنا مقالا له في الجزيرة الشهر الماضي يشير إلى ذلك الاحتمال بينما كان العالم يتأهب لبدء الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولكن لم يرد في المقال أي أرقام أو بيانات تدعم ذلك. وسيكون من المثير للاهتمام للغاية سماع مدى إدراكه لهذه المشكلة.

أود أيضًا أن أثني على المفوض السامي لتصريحاته المتكررة خلال السنوات القليلة الماضية مشيراً إلى أن آلاف اللاجئين والمهاجرين يعانون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء رحلاتهم إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط ومحاولاتهم عبور البحر. وفي يوليه/تموز، دعا إلى مزيد من الإجراءات بشأن الاستضافة وإعادة التوطين، وأشرك مفوضية الاتحاد الأوروبي في آلية قائمة على الحقوق للاجئين من أفريقيا وآسيا. وأود أن أعرف ما إذا كان قد أحرز أي تقدم منذ تموز/يوليه وما إذا كان يعتقد أن هناك أملًا واقعيًا في أن تتغير سياسات اللاجئين في أوروبا تجاه المهاجرين واللاجئين الأفارقة.

وأخيرا، ربما لم يطلع المفوض السامي على ذلك بعد، ولكن مجلة "ذا نيويوركر" التي تصدر في نيويورك، نشرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تحقيقا مطولا بعنوان "السجون السرية التي تبقي المهاجرين خارج أوروبا"، بقلم إيان أوربينا. وجوهر ذلك التحقيق هو أن سلسلة من قرارات التمويل للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، وكذلك لقوات خفر السواحل التي لها صلات بالميليشيات، قد استخدمت لمنع المهاجرين الأفارقة من العبور إلى أوروبا. هل لدى المفوض السامي أي فكرة عما إذا كانت تلك الفضيحة ستنتهي قريبا؟

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): كان من الجيد للغاية الاستماع إلى وزير خارجية النرويج في وقت سابق. وأود أيضا أن أشكر المفوض السامي على إحاطته، ولا سيما على التحذيرات التي وجهها صباح اليوم. كما هو الحال دائما، السيد غراندي كان صادقا معنا. يخبرنا بما نحتاج أن نسمعه، وليس ما نريد سماعه، وهذا ليس مفاجأة. أعتقد أن التحديات التي يواجهها المفوض السامي وموظفيه على أساس يومي هائلة حقًا، وأود أن أشيد بالعمل الهائل والدؤوب لجميع موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائهم المنفذين في بيئة تزداد تعقيدًا وخطورة على الصعيد العالمي.

وأود أيضا أن أنوه بالسخاء البالغ للبلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة جدا من اللاجئين. إننا ندرك الضغط الذي يفرضه ذلك على المجتمعات المضيفة وعلى اللاجئين أنفسهم، كما سمعنا هذا الصباح. ونحترم بشدة التضامن الذي تظهره تلك البلدان نيابة عنا جميعا ً، ولا سيما بالنيابة عن الجالسين منا على هذه الطاولة الذين لديهم القدرة على اتخاذ قرارات لا نرقى إليها دائما.

ومنذ آخر مرة استمع فيها مجلس الأمن إلى المفوض السامي (S/2020/560، المرفق الأول)، ازداد عدد المشردين قسرا مرة أخرى – وهو رقم قياسي بلغ ٨٤ مليون شخص. والنزاع هو السبب في ذلك

– وأود أن أؤكد على فشلنا الجماعي في منع نشوبه أو تسويته. في الواقع، بالنظر إلى جدول أعمالنا خلال العام الماضي، من المدهش صراحة، أن الزيادة لم تكن أكثر وضوحًا. ففي أفغانستان، شرد ما يقرب من ٧٠٠ ألف شخص جديد خلال العام الماضي – نساء وفتيات وفتيان ورجال، وانضموا إلى ما يقرب من ٣ ملايين مشرد داخلي و ٢,٢ مليون لاجئ أفغاني. وهذا يعني أن حوالي ٦ ملايين أفغاني قد تضرروا الآن، أي أكثر من مجموع سكان بلدي، أيرلندا. إن حجم ذلك، ناهيك عن التكلفة البشرية، أمر صادم حقا.

إن مستوى الاحتياجات الإنسانية التي تواجه هؤلاء، كما سمعنا اليوم، مستوى مزلزل. ويجب أن يضاهي إلحاح استجابتنا مستوى الاحتياجات. ويقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية التصرف وإزالة الحواجز أو العوائق التي تحول دون تقديم المساعدة العاجلة المنقذة للحياة والتي تحافظ على الحياة. ونعلم أن العديد من الفارين من أفغانستان هم من النساء والفتيات. إنهن يهربن لتحقيق الأحلام التي يحملنها لأنفسهن أو لبناتهن من نظام يحرمهن من التعليم. واليوم هو اليوم ٨١ الذي لا تستطيع فيه الفتيات الأفغانيات الالتحاق بالمدارس. وبعضهن، ولا سيما النساء اللاتي يجاهرن بآرائهن، يهربن من أجل إنقاذ حياتهن. وهؤلاء النساء والفتيات – حقوقهن وحرياتهن وأصواتهن السياسية – هن اللواتي يجب أن نضعهن في اعتبارنا في مجلس الأمن ونحن نحدد الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

لقد مضت ١٠ سنوات الآن على النزاع المدمر في سورية. ولا يزال نصف هؤلاء السكان تقريبا مشردين. يتفاقم الآن الضعف والمعاناة التي يعاني منها المشردون داخليًا في سورية بطرق مأساوية خلال فترة الشتاء هذه، حيث نرى ظروف الشتاء القاسية تدمر الخيام والمدارس؛ وبالطبع، نرى خسائر في الأرواح. وهذا يدل مرة أخرى – كما لو كنا بحاجة إلى تذكير – على هشاشة تلك الحالة وضرورة ضمان وصول المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، بغض النظر عن الاعتبارات السياسية.

وفي إثيوبيا أيضا، أدى العنف وعدم الاستقرار خلال العام الماضي إلى فرار الناس من ديارهم، حيث فقدت أرواحهم وسبل عيشهم، مع حرمانهم من المعونة الإنسانية تحديدا، مما ترك العديد من آلاف الأفراد دون خيار سوى الفرار. وبينما شهدنا في الأيام الأخيرة وصولاً محمودا، وإن كان محدودًا، للمساعدات الغذائية، يجب على مجلس الأمن أن يظل متحداً في مطالبته جميع الأطراف باحترام القانون الدولي الإنساني ووصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام وآمن ودون عوائق.

ونحن الجالسين حول هذه الطاولة تقع على عاتقنا أيضا مسؤولية منع أي تفاقم آخر لتلك الأزمة. وبدون اتخاذ جميع الأطراف إجراءات متضافرة للسعي إلى طريق للسلام تدعمه المنطقة ومجلس الأمن، سيكون للتشريد القسري بالتأكيد عواقب كارثية على البلدان المجاورة وفي جميع أنحاء القرن الأفريقي. في رأينا، لا يسعنا ترك مثل هذه الكارثة تتكشف ونحن نقف مكتوفي الأيدي.

لقد سمعنا اليوم أهمية معالجة الأسباب الجذرية للتشرد. ونعلم أن انعدام الأمن يؤدي إلى التشريد على مستوى العالم، لكن لا يمكننا استبعاد العوامل الأخرى ذات الصلة، مثل الجوع وتغير المناخ. وقد بدأ مجلس الأمن في إدراك الكيفية التي تؤثر بها المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ تأثيرا كاملا على ولايته وعلى الأشخاص الذين نخدمهم.

ونشكر المفوضية على الاجتماع مع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، برئاسة أيرلندا والنيجر. وقد استنار أعضاء المجموعة جراء ذلك الاجتماع الشهر الماضي بشأن الروابط بين التشرد بسبب المناخ والأمن، لا سيما في منطقة الساحل. ومن الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن الاعتماد على الأدلة من الميدان لإثراء عملية صنع القرار فيه.

وكما قال المفوض السامي للمجلس العام الماضي، عندما تفشل القيادة، عندما تفشل تعددية الأطراف – التي نمثلها نحن في مجلس الأمن من الناحية النظرية – يومًا بعد يوم، يشعر بالعواقب أشد الأشخاص ضعفًا وأقلهم نفوذا، الذين ليس لديهم أي مأوى على الإطلاق.

وتظل أيرلندا ملتزمة بنهج يقوم على المبادئ ويشدد على حقوق اللاجئين. وجوهر ذلك هو ضرورة حماية المواطنين وتحسين الظروف

الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تكون أي عودة للاجئين والمشردين داخليا آمنة وطوعية وكريمة. ويجب أن يحتفظ المشردون بأقصى قدر ممكن من الاستقلالية والسيطرة.

وأختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على دعم أيرلندا للعمل القوي الذي تقوم به المفوضية، وهو ما تجلى أيضا في تعهدنا هذا الصباح للمفوضية لعام ٢٠٢٢، بالدعوة إلى حماية اللاجئين على نطاق العالم. ومن أجل اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين المكتظة، ولأولئك المشردين داخليا الذين يعيشون داخل المجتمعات المضيفة تحت الضغط، ولعائلات أولئك الذين فقدوا حياتهم هربا من انعدام الأمن، نحتاج إلى تكثيف جهودنا.

السيد الأدب (تونس)**:** أشكر مفوّض الأمم المتّحدة السامي لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي على إحاطته القيمة، وأرحّب بمشاركة وزيرة خارجية النرويج في هذا الاجتماع.

تستند رؤية تونس لمسألة اللجوء والهجرة، وللعمل الإنساني عموما، إلى تمسّكها بالمبادئ والقيم الإنسانية النبيلة والتزامها بالمواثيق الإنسانية الدولية ذات الصلة، وكذلك إلى تجربتها باعتبارها بلد مقصد وعبور، وخصوصيتها بالنظر إلى انتمائها إلى الفضاءات العربية والأفريقية والمتوسطية؛ وباعتبار أنّ هذه المناطق تعدّ في صدارة المناطق التي تستشري فيها الأزمات وتتحمّل بلدانها وشعوبها، مع ذلك، العبء الأكبر لهذه الأزمات من خلال استضافتها لأعداد متزايدة من النازحين واللاجئين.

ولا شكّ أنّ الطابع المركب لأزمات العالم اليوم جراء تفاقم الظواهر والتهديدات العابرة للحدود على غرار الأوبئة والتغيّر المناخي والإرهاب، في سياقات متنوّعة على غرار النزاع والاحتلال والانتقال والهشاشة، قد أسهمت في مفاقمة موجات التنقّل البشري وتداعياتها الاجتماعية والإنسانية والأمنية؛ وباتت تستدعي أكثر من أي وقت مضى المزيد من بذل الجهود من المجموعة الدولية، ومن مجلس الأمن بالخصوص، في ظل تزايد أعداد المهجرين واللاجئين، وتفاقم أوضاعهم الإنسانية.

وفي هذا الإطار، فإنّ إيجاد الحلول الكفيلة بإنهاء العنف والنزاع وحماية الأرواح وتقديم الحماية والمساعدة لمستحقيها يمثّل أولوية ملحّة؛ وذلك ضمن منهج متماسك وشمولي قائم على التّرابط الوثيق بين السلم والأمن والتنمية، وعلى التفاعل الهادف بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها بالاستناد إلى مبادئ وآليات التضامن والتعاون الدولي والمسؤولية المُشتركة والمتباينة. وفي هذا السياق، أودّ الإشارة إلى الأولويات التالية.

أوّلا، تجاوز التركيز التقليدي على الإدارة المستمرّة لأزمات النزوح القسري الممتدّ، القائمة على الحلول الإنسانية قصيرة الأجل ومحدودة الأفق، باتجاه معالجة جذورها العميقة وإيجاد الحلول الاستباقية الدائمة لها. ويستدعي ذلك من مجلس الأمن مزيد التركيز على إنهاء الصراعات كأولوية ملحّة من خلال جهد مؤثّر يدعمه التوافق بين أعضائه.

وفي هذا السياق فإن تونس لم تدّخر جهدا في دعم التسوية السلميّة للنزاع، والتعاطي مع تداعيات الأوضاع في ليبيا، بما في ذلك من خلال استقبالها سنة ٢٠١١ لحوالي مليون لاجئ ومهاجر غادروا ليبيا، مع مواصلتها اتّخاذ كافة إجراءات التأهب والاستجابة ضمن خطة الطوارئ الوطنية بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

ثانيا، تعزيز البعد التنموي والتضامني لدى معالجة أزمة التنقّل البشري؛ فقضية الهجرة والنزوح في أسبابها ونتائجها تبقى قضية إنسانية وتنموية بالأساس، إذ أن جميع من يعيشون في الهجرة والنزوح يتوقون إلى حياة أفضل وإلى التمتع بالحقوق والكرامة الإنسانية. وعليه، فإنّه من الضروري تعزيز بعد التنمية المتضامنة بين الدول والشعوب للمساعدة على معالجة الأسباب العميقة للأزمات ولدرء المعاناة الإنسانية، وذلك استنادا بالخصوص إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطتها المشتركة (A/75/982)، والاتفاق العالمي حول الهجرة والاتفاق العالمي حول اللجوء.

كما أنه من الضروري إيلاء الدعم الكافي والمستدام من المجتمع الدولي للبلدان المضيفة النامية والأقل نموّا من خلال إرساء شراكات فاعلة موجّهة نحو التنمية المستدامة، بما يسهم في بناء قدرات

مؤسساتها ومجتمعاتها المضيفة للاجئين على التعافي من الأزمات وتحمّل امتداداتها على المدى الطويل. وأخيرا، نؤكّد على جدوى تعزيز إسهام الهجرة في التنمية المتضامنة من خلال تيسير التنقل عبر القنوات الآمنة والمنظّمة.

ثالثا، التعاطي الناجع مع أزمات الهجرة واللجوء وفق معايير حقوق الإنسان وبالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة. ونجدّد التأكيد على ضرورة العمل على إيجاد التوازن في سياقات التعاطي مع موجات الهجرة واللجوء، بين ضرورات حماية الدول لسيادتها وأمن شعوبها من ناحية، وإغاثة الأشخاص واحترام حقوق الإنسان من ناحية أخرى. كما أنه من الضروري إحكام مراقبة الاتجاهات والمستجدّات والمؤشرات لهذه الموجات في ظل تنامي الخطر الإرهابي ونشاطات الجريمة المنظّمة.

في خاتمة هذه الكلمة، لا يفوتني أن أجدد أيضا تأكيد تونس على أهمية تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين، في إطار قضايا التسوية النهائية، كما نؤكد مواصلة تونس دعم دور وجهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر السيد غراندي على إحاطته وعلى عمله الممتاز في رئاسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، أصبحت ولاية المفوضية الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، ونشيد بالعمل الرائع الذي يقوم به جميع موظفيها.

يجب أن يسترشد عملنا بمبدأ المسؤولية المشتركة. وكما أشار المفوض السامي، لم يكن أبدا عدد المشردين الذين يحتاجون إلى الحماية مرتفعا بهذا المستوى. ومن الأمثلة على ذلك منطقة الساحل، حيث الوضع مأساوي ويزداد سوءا. إن من واجبنا مساعدة الناس الذين أُجبروا على العيش في المنفى. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لدعم البلدان التي تقف على الخطوط الأمامية للتشريد الواسع النطاق. ولا يمكننا أن ننجح في تخفيف محنة اللاجئين والمشردين إلا من خلال التضامن.

وفي هذا السياق، فإن تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين هو أولوية. إن فرنسا تعمل بنشاط على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في المنتدى العالمي للاجئين في عام ٢٠١٩، لا سيما من خلال برامج بناء القدرات في مجال اللجوء – في النيجر على سبيل المثال – ومن خلال برنامجها لإعادة التوطين، الذي يُنفذ الآن في تسعة بلدان في الشرق الأوسط وأفريقيا. كما ضاعفنا تقريبا مساهمتنا في المفوضية في سنة واحدة، فوصلت إلى ١٠٠ مليون دولار هذا العام، بما في ذلك ٤٥ مليون دولار من أجل الاستجابة للأزمة الأفغانية.

بالإضافة إلى ذلك، لن نساوم على المبادئ الأساسية المتعلقة بعودة اللاجئين. فيجب أن تكون عمليات العودة هذه طوعية وآمنة. وفي هذا الصدد، نذكّر بأن تلك الشروط لم تتحقق بعد في سورية وبورما. ثمة تقارير عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبها النظام ضد اللاجئين لدى عودتهم إلى سورية. فلن يتمكن اللاجئون من العودة ما دام النظام يواصل تهديد حياتهم وحرمانهم من حقوقهم، ولا سيما حقوق الملكية. ولذلك من الضروري أن تكون المفوضية قادرة على ضمان الرصد الفعال للاجئين السوريين العائدين.

إننا ندين بشدة أي استغلال سياسي لتدفقات الهجرة. ومن الأمثلة على ذلك الحالة على الحدود البولندية – البيلاروسية، فمن غير المقبول تعريض حياة الأفراد الضعفاء للخطر لأغراض سياسية.

علاوة على ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يهيئ الظروف اللازمة للتوصل إلى حل مستدام لهذه الأزمات بهدف معالجة الأسباب الجذرية للنزوح. إن انعدام الأمن والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هي الأسباب الرئيسية للنزوح. وسواء كان في سورية أو بورما على سبيل المثال، فإن الحلول السياسية وحدها هي التي ستجعل من الممكن تحقيق استقرار دائم في الحالة التي يحدث فيها التشريد والتغلب على التحديات المرتبطة بتشريد الناس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل النيجر.

أشكر بحرارة السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على نطاق وتميز الإحاطة التي قدمها، وعلى

مناصرته الدؤوبة لمصالح اللاجئين والبلدان المضيفة، التي يواجه الكثير منها تحديات جسيمة. فهذا هو الحال بالنسبة إلى بلدي، النيجر، الذي هو مع ذلك من أكثر البلدان سخاء في هذا الصدد.

لقد كان السيد غراندي محقا عندما قال ذلك: إن إنقاذ الأرواح لا يمكن أن ينتظر حلولا سياسية. ومن المؤكد أن هذا صحيح في منطقة الساحل، التي تواجه تدهورا في الحالة الأمنية. وهذا هو السبب في أن النيجر تدعو إلى حل طويل الأجل لأزمة اللاجئين في منطقة الساحل - وفي أماكن أخرى - إلى جانب نهج إنساني. وينبغي من وجهة نظرنا أن يستند هذا الحل إلى نهج شامل ومتعدد الأطراف يركز على التنمية وبناء السلام. وفي هذا الصدد، وكما ذكر السيد غراندي أيضا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لاستعادة السلام بينما يضمن أيضا توفير الموارد للمجتمعات المشردة ومضيفيها. وبعبارة أخرى، يجب أن ننقذ الأرواح. فالبلدان والمجتمعات المحلية الحائزة لأقل الموارد هي التي لا تزال تتحمل العبء الأكبر عندما يتعلق الأمر بتوفير الحماية والرعاية للمشردين قسرا. فينبغي لها أن تحظى بدعم أفضل من بقية المجتمع الدولي.

كما نذكّر بدور النيجر الاستباقي في تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية والمستدامة للاجئين من ليبيا أو نقلهم إلى أماكن أخرى بكرامة وأمن. ولقد مدد بلدي مذكرة التفاهم الخاصة به مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل توسيع المجال أمام هؤلاء اللاجئين وطالبي اللجوء حتى عام ٢٠٢٢.

وبالإضافة إلى العودة الطوعية والكريمة للاجئين من ليبيا، التزمت النيجر، بالتنسيق مع المسؤولين النيجيريين، بالقيام بكل ما هو ممكن لتهيئة الظروف الأمنية والمادية لإعادة اللاجئين من ولاية بورنو الفارين من فظائع بوكو حرام إلى وطنهم. ونشجع شركاءنا على الانضمام إلينا في هذه المبادرة الجديدة لكي يتسنى لهؤلاء الناس العودة إلى ديارهم - ولكن قبل كل شيء لكي نضمن ألا يصبح أطفالهم جيلا ضائعا بسبب نقص التعليم.

وبالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم، ولا سيما اللاجئين من منطقة تيلابيري في غرب النيجر، فلقد ساهم بلدي بالتعاون مع المفوضية والبلدان الشريكة في عملية اندماجهم بنقل اللاجئين والمشردين من المخيمات إلى مجتمعات مضيفة مبتكرة والتي لن يتمكنوا فيها من التمتع بالحريات والحقوق الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية فحسب، بل سيتمكنون أيضا من أن يكونوا مستقلين وأن يشاركوا بنشاط في الحياة الاقتصادية للمجتمعات التي يعيشون فيها من خلال الحصول على فرص للعمل.

ومن المزايا الأخرى لهذه المبادرة أنها تعزز التماسك الاجتماعي وتتيح تنسيقا أفضل بين السكان المحليين والمشردين، فضلا عن الاستعادة الفعالة للحكم في تلك المناطق التي لم يكن فيها حكم من قبل.

وأود عند هذا الجزء من بياني أن أردد النقاط التالية:

أولا، من الضروري أن يُدرج عديمو الجنسية والأشخاص الذين شردوا قسرا في جميع الإجراءات الوطنية للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والعنف ضد الأطفال. كما أن ظهور جائحة مرض فيروس كورونا قد أطلق العنان لجائحة في الظل، وهي التي تنطوي على هذا النوع من العنف. إننا نشجع المفوضية على أن تكفل عدم استمرار عيش هؤلاء الأشخاص في حالة انعدام للأمن، وأن تكفل لهم أيضا فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية الملائمين.

ثانيا، نود أن نؤكد الحاجة إلى استراتيجيات مناسبة للحد من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وإدارتها، نظرا إلى أن تدهور البيئة والكوارث الطبيعية قد ازدادت حدة، مدفوعة بتحركات اللاجئين.

ثالثا، أود أن أؤكد مجددا التزام النيجر وقواتها المسلحة بحماية المدنيين في السياق الصعب لمكافحة الإرهاب، وكذلك كفالة الحاجة إلى المساعدة الإنسانية والإنمائية لتلبية احتياجات السكان المتضررين.

وختاما، تلتزم النيجر التزاما صارما بالتغلب على التغيرات المرتبطة بانعدام الجنسية والخطر الكبير الذي يشكله ذلك على صعيد حقوق الإنسان والتنمية والأمن. لقد بدأ بلدي بالتعاون مع المفوضية مشروعا طموحا - يُعرف باسم التعداد الإداري من أجل التنمية مع التركيز على العمل الإنساني - كدليل على التزامه بأن يعالج أيضا مسألة انعدام الجنسية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للسيد غراندي للرد على التعليقات والأسئلة.

السيد غراندي (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على بيانكم بصفتكم الوطنية، لأنه يربط بشكل جيد جدا بين مختلف العناصر التي أثيرت في المناقشة. وهذه ليست مفاجأة لأن بلدكم، كما قلنا بالفعل، يواجه نتائج العديد من التحديات المتداخلة. ولذلك لديكم إحساس واضح جدا بكيفية تقاطع هذه التحديات وتفاقم مشكلة التشريد القسري. والشكر لكم أيضا على إثارة مسألة انعدام الجنسية، والتي هي ملف هام آخر بالنسبة لمنظمتي.

كما أود أن أشكر وزيرة خارجية النرويج على حضور هذه الجلسة. سأبدأ تعليقاتي بتناول بعض النقاط التي أدلت هي بها.

أولا، أود أن أذكّر بأن غالبية المشردين في جميع أنحاء العالم، أي حوالي الثلثين، الذين تبلغ أعدادهم ٨٤ مليون شخص، هم من المشردين داخليا. ولذلك فإن التركيز المتجدد على معالجة حالات التشرد الداخلي في تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام هو موضع ترحيب كبير. والأمر الذي يلقى ترحيبا أكبر هو التركيز الشديد في التقرير على حل مشكلة التشرد الداخلي. ففي بعض الأحيان تكون حلول التشرد الداخلي هي نفسها، ولكنها أحيانا تختلف، مثل حلول قضايا اللاجئين. ومع ذلك هناك العديد من جهات الاتصال، والتي بسببها جعلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين متاحة في متابعة التقرير للمساهمة بشكل خاص، إلى جانب مهام مؤسساتنا المتعلقة بحماية المشردين داخليا، في البحث عن حلول للتشرد الداخلي.

لقد أثارت وزيرة الخارجية، وكذلك الجميع تقريبا، وأنا منهم، مسألة الصلة بين حالة الطوارئ المناخية والتشرد. إنها صلة معقدة جدا، تتراوح بين التشرد الفوري بسبب الكوارث الطبيعية، التي يفاقمها تغير المناخ، وبين السلاسل السببية الأكثر تعقيدا – على سبيل المثال، بسبب الصراع الذي ينجم في حد ذاته عن تغير المناخ. فكما هو الحال في منطقة الساحل، على سبيل المثال، تصبح الموارد شحيحة، وتدخل المجتمعات المحلية في صراع مع بعضها البعض، مما يتسبب في التشريد. ومن وجهة نظر المجلس، أود بالتأكيد أن أشجع التركيز بصورة متزايدة على تلك الصلة بين المناخ والصراع والتشرد، لأننا نرى أن سلسلة الأسباب هذه أصبحت نمطا في أجزاء كثيرة من العالم. وهذا يتطلب منا اهتماما عاجلا.

لقد سأل ممثل كينيا عما إذا كانت لدينا بيانات. ولا بد لي من أن أكون صادقا في أنني امتنعت عن تقديم أرقام، وهي أرقام ستكون حتما تقديرات ومن الصعب أيضا مقارنتها ببعضها البعض. يمكن للمرء أن يحسب عدد الأشخاص الذين شردهم فيضان أو إعصار أو جفاف. ولكن هذا ليس سوى تأثير واحد للمناخ على التشرد. التحديد الكمي على الصعيد العالمي هو أكثر تعقيدا ويقوم أكثر على أساس كل حالة على حدة. ولكن توجد أنماط ندرسها، مع العديد من شركائنا، والتي لدينا كمفوضية الأمم المتحدة دور نؤديه بشأنها كخبراء في حماية المشردين وفي البحث عن حلول. ونحن حريصون ومنخرطون جدا في هذا الصدد.

ونحن حريصون ومنخرطون جدا في ذلك الصدد.

وقد أشار العديد من المتكلمين أيضا إلى الجائحة. وقد شاركنا في الواقع بشكل كبير في الاستجابة لتأثير الجائحة على السكان المشردين ومضيفيهم. وهناك جانب صحي لا يزال مهما. فاللاجئون والمشردون موجودون في الغالب في بلدان لا تزال تعاني من نقص في التطعيم، إذا صح التعبير. وقد تلقيت نداءات ملحة من بلدان مثل أوغندا وإيران وبنغلاديش التي أدمجت على وجه السرعة العديد من اللاجئين على أراضيها في حملات التطعيم ولكنها لا تملك ما يكفي من اللقاحات أو القدرة اللوجستية لتقديمها، وبالتالي فإنها تعاني تحت وطأة المسؤولية الإضافية المتمثلة في تطعيم السكان المضيفين. ولذلك فإنني أوجه نداء قويا بإيلاء اعتبار خاص إلى تلك البلدان عندما تقرر بلدان أخرى تقديم يد العون لغيرها وتمدها باللقاحات.

غير أن الأثر الرئيسي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على أولئك السكان ومضيفيهم كان على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

وفي هذا الصدد، نحن منخرطون في محادثات تكتسي أهمية وتحظى باهتمام كبيرين مع البنك الدولي، بل ومع صندوق النقد الدولي والعديد من الدول الأعضاء، حول كيفية كفالة أن تشمل شبكات الأمان الاجتماعي، المصممة في كل بلد لتعويض الأثر الاقتصادي لتدابير الإغلاق، السكان المرتحلين. وذلك أمر حساس من الناحية السياسية في العديد من الأماكن، ولكنه مهم جدا. وإلا فإن أولئك السكان سيشعرون بتأثير كوفيد-١٩ لسنوات أكثر بكثير من السكان غير المرتحلين.

وأتقدم بالشكر في ذلك الصدد إلى بعض البلدان الممثلة في المجلس. وأشكر أيرلندا وكينيا على وجه الخصوص على الإدلاء ببيانين يربطان كل هذه الأسباب المعقدة معا ويوجهان استجابتنا لهذه الأزمة، بوصفنا وكالات إنسانية، واستجابتهما بوصفهما من رعاة السلام والأمن فيما يتعلق بهذه المسألة.

وأود أن أنتقل إلى عدد قليل من المسائل الجغرافية أو المسائل المحددة التي أثيرت، وسأبدأ بأفغانستان. ولأقل بوضوح، أعتقد أنه يمكننا النظر إلى مسألة أفغانستان على أنها تسلسل للخطوات التي يتعين اتخاذها. والأولوية المطلقة الآن هي الاستجابة الإنسانية، التي تتم إلى حد كبير من خلال المنظمات الإنسانية مثل منظمتنا. وقد سبق أن تكلمت عن ذلك. وتكلم البعض عن العمليات التي تمت لإجلاء أشخاص كانوا سيتعرضون للخطر بعد ١٥ آب/أغسطس. غير أنني أعتقد أن التركيز الآن يجب أن ينصب حقا على منع تدفق كبير يمكن تجنبه للاجئين إلى الخارج جراء انهيار هياكل الدولة. وذلك هو ما يجب حقا أن يكون الأولوية. وذلك هو النداء الذي سمعته من البلدان المجاورة وتركيا وبلدان المنطقة.

ويجب بذل الجهود في ذلك الصدد، أولا من خلال الترتيبات الانتقالية التي ذكرها عدد كبير من المتكلمين، وهي الترتيبات التي يناقشها حاليا البنك الدولي والأمم المتحدة وبعض أصحاب المصلحة الآخرين من الدول. بيد أنني أعتقد - وعلينا أن نكون صريحين في هذا الشأن - أن طالبان، التي تسيطر على البلد اليوم، والمجتمع الدولي بأسره بحاجة في نهاية المطاف إلى إيجاد طريقة للعمل معا والتعايش مع بعضهما واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك. فطالبان عليها، بطبيعة الحال، أن تفي بجميع المسائل المهمة المتعلقة بحقوق المرأة وعملها والأقليات، بينما يجب على المجتمع الدولي أن يدعم تسيير الدولة لشؤونها، وهو ما يجب كفالته - وكل هذا من أجل الشعب الأفغاني. ورغم حساسية الأمر من الناحية السياسية، فإنني أعتقد أنه إذا لم يكن المسار الكامل أمامنا واضحا في أذهاننا، فإننا حتما لن نبرح نتوقف عند حلول لا يمكن أن تكون قطعية حقا لتحقيق مستقبل مستقر للبلد.

وذكر بعض المتكلمين ميانمار، التي لم أشر إليها في ملاحظاتي الافتتاحية. ويساورنا، بطبيعة الحال، قلق عميق إزاء الحالة الأمنية في البلد. فقد تسبب العنف ضد المدنيين في نزوح جديد، ومن المرجح أن يتسبب في المزيد. وتزيد الصعوبات السياسية من تعقيد تفاعلنا مع من يسيطرون على البلد. وكما قد يتصور أعضاء المجلس، تشعر المفوضية بقلق خاص إزاء حالة أقلية الروهينغيا في غرب البلد، في ولاية راخين، وكذلك للتقلص المتزايد في الإمكانات والفرص المتاحة لمليون لاجئ من الروهينغيا في بنغلاديش، التي لا تزال تتحمل عبئا كبيرا جدا في استضافة هؤلاء السكان. ولذلك ألتمس ألا تغيب تلك الحالة عن بال المجتمع الدولي.

وقد طرح سفير كينيا أسئلة مهمة جدا أيضا فيما يتعلق بسياسات اللاجئين الأوروبية والحالة على أعتاب أوروبا. وأفترض أنه كان يشير على وجه الخصوص إلى الحالة في ليبيا. ولدي بضع نقاط أود أن أوضحها ردا على ذلك.

أولا وقبل كل شيء، بطبيعة الحال، نحن، وأنا شخصيا، بحاجة إلى مواصلة المشاركة في الحوار مع المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن مستقبل سياساتها للجوء. وهذه مناقشة معقدة جدا. وقد قدمت المفوضية الأوروبية مقترحا مهما جدا - عبارة عن اتفاق للهجرة واللجوء - لا تزال البلدان الأوروبية تناقشه. وللأسف، لا تزال تلك المناقشة تواجه عقبات سياسية صعبة جدا، ولكن من الواضح أن أوروبا يجب أن تواصل اتباع سياسة الترحيب فيما يتعلق بالمحتاجين إلى الحماية الدولية. هذا علاوة على أنها تحتاج إلى

تطوير تفاعلها بشكل أكثر استراتيجية مع بلدان المنشأ والعبور فيما يتعلق بالأشخاص الذين يصلون إلى أوروبا من أفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم. ويتضمن الاتفاق عنصرا خارجيا مهما جدا، وقد شجعنا أوروبا على مواصلة السعي إلى تحقيقه. ولا نزال مستعدين لتيسير تلك المناقشة بالذات.

ولا شك أننا قلقون من عمليات الصد التي تحدث على الحدود الخارجية الأوروبية، وتقلقنا الحالة في ليبيا بشكل خاص، فعلي الرغم من التقدم المحدود الذي أحرز من خلال عمل المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات أخرى، فإن إخراج الأشخاص من مراكز الاحتجاز لا يزال محفوفا بالمخاطر في ظل الحالة السياسية الهشة في ليبيا. ونشرك الحكومة الليبية في الحوار بشأن هذه المسائل. ونأمل أن تحرز العملية السياسية تقدما، من خلال الانتخابات، نحو تحقيق مزيد من الاستقرار للبلد. فبدون ذلك الاستقرار، سيكون من الصعب جدا مناقشة المسألة المعقدة المتعلقة بكيفية التعامل مع تدفقات الهجرة، بما في ذلك تدفقات الأشخاص المحتاجين إلى الحماية عبر ليبيا باتجاه أوروبا. ولكن ينبغي عدم السماح لهذه المسألة أن تغيب عن أذهاننا في خضم مناقشتنا المعقدة حول ليبيا. فلدي مخاوف بشأن الحالة هناك.

وقد أدلي بالعديد من الملاحظات بشأن سوريا. وأقدر إشارة سفيرة أيرلندا إلى كوني أصف أحيانا حقائق ربما لا تكون بالضبط ما يود الجميع سماعه. غير أنني سأكون صريحا – إنني لا أزال أسمع جدلا وخلافا بشأن المسألة المعقدة للاجئين السوريين وعودتهم. وأود أن أدعو الدول إلى إجراء مناقشة أكثر انفتاحا وواقعية وموضوعية بشأن هذه المسألة المهمة.

إن البلدان المجاورة تستضيف ما يقرب من ٦ ملايين شخص. وقد أصبحت الحالة في بعض تلك البلدان، ولا سيما لبنان، صعبة جدا. وأشجع البلدان المانحة على مواصلة، بل وزيادة، ما تقدمه من دعم للبلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين إلى حين التوصل إلى حل لهذه الأزمة، ولكن في الوقت نفسه أعتقد أنه يجب علينا إجراء مناقشة صريحة بشأن تهيئة الظروف لعودة اللاجئين – وهي مناقشة ينبغي أن تشمل الجميع. والجميع يتحملون مسؤوليات، كما قلت في بياني الافتتاحي. فسورية تتحمل مسؤوليات عن تهيئة الظروف فيما يتعلق بالأمن والمسائل القانونية وإمكانية وصول المفوضية إلى مناطق العودة، كما تتحمل الجهات المانحة مسؤوليةً عن دعم عمليات العودة تلك عندما تتم بأمان وطواعية.

إن هذه مناقشة هامة، وآمل حقاً أن نتمكن من إجرائها. ونحن على استعداد لتيسير ذلك، بمعزل عن السياسة، إلى الحد الذي يمكن أن يحدث فيه ذلك لأن الأمر يتعلق بمصير ومستقبل ملايين الأشخاص من بلد تضرر بشدة من النزاع على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية.

أشار ممثل الاتحاد الروسي إلى ناغورنو – كاراباخ باقتضاب. وأود أن أؤكد للاتحاد الروسي والجميع أننا منخرطون في حوار صعب مع أطراف ذلك النزاع لكي نتمكن من تنفيذ المهمة التي كلفنا بها اتفاق وقف إطلاق النار قبل أكثر من عام من أجل ضمان العودة الآمنة والطوعية والمستدامة لجميع من نزحوا خلال أكثر من ٣٠ عاماً من النزاع بين أرمينيا وأذربيجان. وهذا الحوار بين هذين الطرفين ليس سهلاً. وقد أحرزنا بعض التقدم ونحن ممتنون جداً لروسيا لتيسيرها الحوار. وسنواصل جهودنا في ذلك الصدد.

هناك مسألة أخرى محددة أثارها بعض المتكلمين – وهي مسألة إيجاد حل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين. كما يعلم الأعضاء، كانت هذه مسؤوليتي عندما كنت رئيساً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ولذلك فإنني ممتن جداً لأولئك الذين وجهوا نداء من أجل مواصلة تلك المناقشة. وتلك لم تعد مسؤوليتي. فهذه ليست مسؤولية المفوضية، ولكنني سأعرب بكل سرور عن اهتمام الأعضاء ودعمهم لزملائي في الأونروا.

وأود أن أطرح بضع نقاط أخرى قبل أن أختتم. أوّلها أن أعرب عن تقديري للدعم الذي أعرب عنه بعض المتكلمين. فقد أعرب ممثل الهند، على سبيل المثال، عن تأييده القوي للعمل المتعدد الأطراف فيما يتعلق باستجابات اللاجئين. ويمكنني أن أؤكد له أنني أقدر حقاً

ما تفعله الهند وتقوله. وكما قلت من قبل، فأنا دائماً على استعداد للسفر إلى نيودلهي لمواصلة مناقشة هذا الأمر مع حكومة بلده. كما أُعرب عن تأييدي الكامل لما قاله السفير الكيني بشأن ما يجري عمله في كينيا – وهي مسألة بالغة التعقيد – وأؤكد له تماما أن المفوضية تظل يقظة جداً بشأن مسألة القانون والنظام المرتبطة بوجود اللاجئين. تلك بالطبع مسؤولية البلدان المضيفة ولكننا مستعدون دائماً، كما هو الحال مع كينيا، لتعبئة الموارد، إذا لزم الأمر، لدعم عمل البلد المضيف لضمان عدم زعزعة استقرار القانون والنظام بسبب وجود اللاجئين، أو حدوث توترات محتملة مع المجتمعات المضيفة، أو حدوث ما هو أسوأ من ذلك من تسلل لعناصر غير مرغوب فيها عبر مخيمات اللاجئين والتجمعات السكانية الأخرى. وهذا أمر يتعين أن نبقى يقظين جداً بشأنه.

أخيراً، شاركتُ في هذا الصباح، كما ذكر بعض المتكلمين، في مؤتمر إعلان التبرعات السنوي للمفوضية. وقد طلبنا ٩ بلايين دولار، كما قلت سابقاً، من أجل القيام بأنشطتنا للعام المقبل. ويسرني أن أقول إننا حصلنا على تعهدات أولية – وهي مجرد تعهدات أولية – تزيد على بليون دولار في هذا الصباح. وهذا أعلى مستوى من التعهدات الأولية التي نتلقاها في تاريخنا، لذا فإنني ممتن جداً لذلك، وأود أن أشجع على وجه الخصوص أولئك الذين تكلموا عن مساهماتهم المالية على مواصلة تقديم هذه المساهمات وجعلها مرنة وغير مخصصة ومتعددة السنوات قدر الإمكان لمساعدتنا على مواجهة التحديات المعقدة التي تحدثنا عنها.

سأعقد يوم الثلاثاء المقبل اجتماع المسؤولين الرفيعي المستوى في جنيف. وقد ذكر بعض المتكلمين ذلك. ويأتي الاجتماع بعد عامين من المنتدى العالمي للاجئين وقبل عامين من المنتدى القادم للاجئين، كما ينص الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وآمل أن تكون هذه فرصة للتفكير في العديد من تلك المواضيع. وسأرحّب بمساهمات أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى وآمل أن تكون تلك فرصة جيدة لتجديد التزامنا بمساعدة البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، ولا سيما أولئك الذين أصابتهم مصيبة ترك كل شيء وراءهم وسلكوا الطريق إلى المنفى، طلباً للحماية وبحثا عن حلول لمحنتهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد غراندي على مشاركته وردوده وتعليقاته.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.